مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

دراسة تحليلية

حركة شباب المجاهدين في الصومال: البنية التنظيمية، الاقتصاد الجهادي، والتحولات الإقليمية العابرة للحدود

اسم الكاتب: يوسف كامل خطاب

باحث اول

مركز الخليج للأبحاث

ملخص تنفيذي

تتناول هذه الدراسة حركة شباب المجاهدين في الصومال بوصفها تهديدًا أمنيًا مركّبًا يتجاوز صورة التنظيم الإرهابي التقليدي؛ فالحركة لا تعتمد فقط على العنف المسلح، بل طوّرت نموذجًا متكاملًا يقوم على الحوكمة القسرية، والاقتصاد غير المشروع، والشبكات العابرة للحدود، ما مكّنها من الصمود والتكيّف رغم الضربات العسكرية المتكررة.

تُظهر الدراسة أن قوة الحركة لا تنبع من تفوق عسكري حاسم، بل من قدرتها على استثمار هشاشة الدولة الصومالية، وملء الفراغات الأمنية والخدمية ببدائل قسرية، مدعومة بجباية منتظمة وابتزاز اقتصادي وشبكات تهريب. وفي المقابل، تكشف الدراسة أن هذه القوة تظل سياقية ومشروطة، وتعتمد أساسًا على غياب بدائل حكومية فاعلة، ما يجعل الحركة عرضة للتآكل إذا تغيّرت البيئة المحيطة بها.

على الصعيد الإقليمي، توضّح الدراسة أن نشاط حركة الشباب لم يعد محصورًا داخل الصومال، بل بات مرتبطًا بمسارات تهريب وعلاقات وظيفية غير معلنة تمتد عبر القرن الإفريقي وخليج عدن. وتشير إلى أن العلاقة المحتملة مع جماعة الحوثي في اليمن لا ترقى إلى مستوى تحالف استراتيجي، بل تظل في إطار تقاطع مصالح محدود عبر وسطاء وشبكات تهريب، وهو ما يزيد من تعقيد التهديدات لأمن البحر الأحمر دون ظهور تنسيق علني مباشر.

وتخلص الدراسة إلى أن المقاربات الأمنية ـــ العسكرية وحدها غير كافية لإنهاء التهديد، إذ تحقق نجاحات تكتيكية مؤقتة، لكنها تفشل في تفكيك البنية العميقة للحركة. كما ترجّح الدراسة استمرار سيناريو "الاستنزاف والتوازن السلبي"، حيث تبقى الحركة قادرة على تنفيذ هجمات مؤثرة دون تحقيق حسم، ودون أن تنجح الدولة في القضاء عليها.

وتؤكد الخلاصة أن مواجهة حركة شباب المجاهدين تتطلب انتقالًا من إدارة الأزمة إلى معالجة جذورها، عبر تفكيك الشبكات المالية واللوجستية، وتعزيز الحكم المحلي، وربط الأمن بالتنمية، وتبنّي تنسيق إقليمي فعّال، لا سيما من قبل دول الخليج المعنية مباشرة بأمن البحر الأحمر والملاحة الدولية.

المحتويات

مقدمة الدراسة ..... ص ٧

- أهمية دراسة الحركة في سياق أمن القرن الأفريقي والبحر الأحمر
- إشكالية البحث وأسئلته المركزية
- فرضيات الدراسة وحدودها الإطار المنهجي وحدود الدراسة

المبحث الأول: السياق التاريخي لتشكل حركة شباب المجاهدين ..... ص ٩

- السياق الصومالي بعد انهيار الدولة
- ظهور اتحاد المحاكم الإسلامية
- تبلور حركة الشباب كجناح جهادي مستقل
- التحول من فاعل محلي إلى تنظيم ذي طموح إقليمي

المبحث الثاني: الأيديولوجيا والخطاب الديني: المرجعيات وحدود البراجماتية ..... ص ١١

- المرجعية السلفية الجهادية
- العلاقة الفكرية والتنظيمية مع تنظيم القاعدة
- توظيف الدين في الشرعنة والتعبئة
- حدود الأيديولوجيا أمام البراغماتية التنظيمية

المبحث الثالث: الخصائص الكمية والتنظيمية للحركة ..... ص ١٣

- الحجم البشري والبنية التنظيمية
- العمليات المسلحة والضحايا (داخل الصومال وخارجه)
- القدرات المالية ومصادر الدخل
- مؤشرات ديناميكية حديثة

المبحث الرابع: أنماط التنظيم والحوكمة غير الرسمية ..... ص ١٥

- القيادة المركزية والهرمية التنظيمية
- الأجهزة الأمنية والقضائية

- الإدارة المالية والجباية القسرية
- المجتمع المحلي بين الإكراه والتكيف

المبحث الخامس: الهيكل القيادي والتنظيمي وأبرز رموزه.....ص ١٨

- القيادة العليا: الأمير (القائد العام للتنظيم)
- الجهاز الشرعي والدعوي
- الجهاز العسكري
- إدارتا المال والاقتصاد
- أجهزة المال والدعاية والحرب النفسية

المبحث السادس: التوزيع الجغرافي لسيطرة الحركة.....ص ٢٣

- المناطق ذات السيطرة الكاملة
- المناطق ذات السيطرة الجزئية العالية
- المناطق ذات السيطرة المتوسطة
- المناطق ذات السيطرة المحدودة
- العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي

المبحث السابع: القدرات العملياتية وأنماط العمل المسلح.....ص ٢٧

- طبيعة الحرب غير المتماثلة
- أنماط الهجمات (داخل الصومال وخارجه)
- التكيف مع الضربات الحكومية والدولية
- المقارنة مع تنظيم داعش ـــ ولاية الصومال

المبحث الثامن: مصادر التمويل وبنية الاقتصاد الجهادي.....ص ٢٩

- نظام الإتاوات والضرائب القسرية
- ابتزاز القطاع التجاري والحوالات
- تجارة الموارد (الفحم، التهريب)
- شبكات غسل الأموال العابرة للحدود

- أثر العقوبات الدولية والخليجية

المبحث التاسع: التأثيرات الأمنية للحركة على المستويات: الداخلية والإقليمية والدولية.....ص ٣٢

- مناطق النفوذ في وسط وجنوب الصومال
- العلاقة مع كينيا وإثيوبيا
- استخدام الحدود كأداة ضغط
- البعد البحري (السواحل ـــ خليج عدن)

المبحث العاشر: الديناميات الإقليمية والعلاقات العابرة للحدود.....ص ٣٥

- منطق التحالفات غير الأيديولوجية
- شبكات التهريب والسلاح
- موقع الحركة ضمن اقتصاد العنف الإقليمي

المبحث الحادي عشر: استراتيجيات المواجهة: التقييم وحدود الفاعلية.....ص ٣٧

- السياق الجيوسياسي للبحر الأحمر
- دوافع التقارب الوظيفي المحتمل
- قنوات التواصل (تهريب ـــ تسليح ـــ خبرات)
- التباين الأيديولوجي مقابل المصلحة المشتركة
- تقييم مستوى العلاقة: تعاون؟ تنسيق؟ تقاطع مصالح؟

المبحث الثاني عشر: شباب المجاهدين والحوثيون: تقاطع المصالح وحدود العلاقة.....ص ٤٠

- مصادر الصمود التنظيمي
- الاختراقات المحتملة
- التحديات الداخلية والتنافس الجهادي
- أثر الضغط المالي والاستخباري

المبحث الثالث عشر: عوامل الصمود ونقاط الضعف البنيوية.....ص ٤٣

- مصادر القوة والمرونة التنظيمية

- الاقتصاد الجهادي بوصفه رافعة للحوكمة والسيطرة
- نقاط الضعف البنيوية ومحدودية الاستدامة

المبحث الرابع عشر: السيناريوهات المستقبلية ومؤشرات الإنذار المبكر..... ص ٤٥

- سيناريو الاستمرار والاستنزاف
- سيناريو الانكماش تحت الضغط المالي
- سيناريو التدويل والبحرنة
- مؤشرات إنذار مبكر لكل سيناريو

المبحث الخامس عشر: نتائج الدراسة..... ص ٤٩

المبحث السادس عشر: توصيات الدراسة..... ص ٥٠

خاتمة الدراسة..... ص ٥٣

المصادر..... ص ٥٤

المقدمة

تمثل حركة شباب المجاهدين في الصومال أحد أخطر الفواعل المسلحة غير النظامية رسوخًا واستمرارية في القرن الأفريقي خلال العقدين الأخيرين، ليس فقط بوصفها تنظيمًا جهاديًا عابرًا للحدود، بل باعتبارها فاعلًا مركبًا يجمع بين التمرد المسلح، والحوكمة القسرية، والاقتصاد غير المشروع، وبناء شبكات علاقات إقليمية براغماتية، وهو ما جعلها عنصرًا دائمًا لعدم الاستقرار في محيط البحر الأحمر وخليج عدن.

وقد استطاعت الحركة ــ على الرغم من الحملات العسكرية المتواصلة التي استهدفتها، سواء من قبل الحكومة الفيدرالية الصومالية أو عبر التدخلات الإقليمية والدولية ــ الحفاظ على حضورها الميداني، وعلى قدرتها على التأثير في معادلات الأمن والاستقرار داخل الصومال وخارجه، ولا سيما في دول الجوار وفي الفضاء البحري المحيط بخليج عدن والبحر الأحمر.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن فهم حركة شباب المجاهدين لا يمكن اختزاله في بعدها الأيديولوجي الجهادي وحده، بل يستوجب مقاربة متعددة المستويات تأخذ في الاعتبار بنيتها التنظيمية، ونمط إدارتها للمجتمع المحلي، وآليات تمويلها، وشبكات تفاعلها الإقليمي، إضافة إلى قدرتها على التكيف البراغماتي مع التحولات الجيوسياسية المحيطة بها. وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في ضوء تنامي مؤشرات التقاطع الوظيفي بين الحركة وفواعل إقليمية أخرى، من بينها جماعة الحوثي في اليمن، ضمن سياق أوسع يتصل بأمن البحر الأحمر وخطوط الملاحة الدولية.

وفي هذا الإطار، تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل شامل ومتعمق لحركة شباب المجاهدين، من خلال تتبع نشأتها وتطورها، وفهم مرجعيتها الأيديولوجية، وتحليل قدراتها الحالية، ومصادر تمويلها، ورصد مناطق انتشارها، وصولًا إلى تفكيك علاقاتها الإقليمية، ولا سيما علاقتها بالحوثيين. كما تسعى الدراسة إلى استشراف المسارات المحتملة لتطور الحركة خلال المدى القصير والمتوسط، وتقديم قراءة تحليلية موجهة لصنّاع القرار، وبخاصة في دول الخليج العربي المعنية مباشرة بأمن البحر الأحمر ومكافحة الإرهاب العابر للحدود.

وتنحصر هذه الدراسة في تحليل حركة شباب المجاهدين بوصفها فاعلًا مسلحًا غير دولتي تشكّل داخل سياق الدولة الصومالية المنهارة، وتفاعل مع بيئة اجتماعية واقتصادية وبحرية خاصة، أفرزت نمطًا مميزًا من التنظيم والتمويل والعلاقات الإقليمية. ومن ثم، لم تتجه الدراسة إلى إجراء مقارنات مباشرة مع تنظيمات جهادية أخرى مثل بوكو حرام أو تنظيم داعش في منطقة الساحل، نظرًا لاختلاف السياقات البنيوية الحاكمة لكل حالة، ولا سيما من حيث البنية القبلية، وطبيعة الاقتصاد غير الرسمي، والبعد البحري، وأنماط التفاعل الإقليمي، بما قد يحدّ من الجدوى التفسيرية لمثل هذه المقارنة.

المنهجية وحدود الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على [منهج دراسة الحالة التحليلية (Case Study)] بوصف حركة شباب المجاهدين نموذجًا لتنظيم جهادي محلي ذي امتدادات إقليمية؛ مع توظيف أدوات التحليل النوعي القائم على تتبع أنماط السلوك المتكررة للحركة، لا الوقائع المنعزلة. وتتمثل وحدة التحليل الرئيسة في التنظيم ذاته، مع تفكيكه إلى وحدات فرعية تشمل: البنية التنظيمية، أنماط الحوكمة، مصادر التمويل، القدرات العملياتية، وشبكات العلاقات الإقليمية.

وتستند الدراسة إلى مصادر ثانوية موثوقة، تشمل تقارير الأمم المتحدة، ووثائق العقوبات الأمريكية، ودراسات مراكز الأبحاث الدولية، والتغطيات الصحفية الاستقصائية، بما يسمح بالمقارنة والتحقق المتقاطع للمعلومات.

ولا تهدف الدراسة إلى التعميم المطلق على جميع التنظيمات الجهادية، نظرًا لخصوصية السياق الصومالي من حيث البنية القبلية، وضعف الدولة، والاقتصاد غير الرسمي، وإنما تسعى إلى استخلاص أنماط تفسيرية يمكن الإفادة منها في فهم ديناميات تنظيمات مشابهة تعمل في بيئات هشة.

تعريف المفاهيم الإجرائية

تعتمد الدراسة في تحليلها على عدد من المفاهيم المركزية التي يجدر ضبطها إجرائيًا لتفادي الالتباس المفاهيمي، وفهم سلوك الحركة بوصفه نتاج تفاعل بين الأيديولوجيا والبراجماتية التنظيمية، وليس تعبيرًا عقائديًا جامدًا؛ وهذه المفاهيم هي:

"حوكمة الظل": ويُقصد بها نمط السيطرة الذي تمارسه حركة شباب المجاهدين في المناطق الخاضعة لنفوذها، من خلال إنشاء مؤسسات موازية لمؤسسات الدولة، تشمل أجهزة أمنية، ومحاكم شرعية، ونُظم جباية قسرية، بما يسمح للتنظيم بإدارة السكان وفرض النظام دون امتلاك صفة الدولة القانونية.

"الاقتصاد الجهادي": ويشار به إلى مجمل الأنشطة المالية غير المشروعة وشبه المشروعة التي يعتمد عليها التنظيم لضمان استدامته، بما في ذلك فرض الإتاوات، وابتزاز القطاع التجاري، واستغلال الحوالات المالية، والاتجار في الموارد، حيث لا يُعدُّ هذا الاقتصاد مجرد مصدر تمويل، بل أداة للسيطرة الاجتماعية وربط الفاعلين المحليين ببنية التنظيم.

"الفواعل غير النظامية": ويقصد بها الكيانات المنظمة أو شبه المنظمة، التي تمارس نفوذًا مباشرًا أو غير مباشر على السياسات العامة، والأمن، والاقتصاد، أو الرأي العام، خارج الإطار الرسمي للدول.

"التقاطع الوظيفي": يُستخدم هذا المفهوم لوصف أنماط التفاعل البراجماتي المؤقت بين حركة الشباب وفواعل غير نظامية أخرى، عندما تلتقي المصالح العملية ـــ كالتسهيلات اللوجستية أو شبكات التهريب ـــ دون أن يرقى ذلك إلى مستوى التحالف الأيديولوجي أو التنسيق الاستراتيجي طويل الأمد.

المبحث الأول: السياق التاريخي لتشكل حركة شباب المجاهدين

أولًا: السياق الصومالي بعد انهيار الدولة

لا يمكن فهم نشأة حركة شباب المجاهدين خارج الإطار البنيوي لانهيار الدولة الصومالية عام ١٩٩١، وما أعقبه من تفكك شامل لمؤسسات الحكم، وغياب الاحتكار المشروع لاستخدام القوة، وتحول المجال العام إلى فضاء مفتوح لتنافس الميليشيات المسلحة وزعماء العشائر(١). فقد أدّى سقوط نظام محمد سياد بري إلى انهيار أجهزة الأمن والقضاء والإدارة، الأمر الذي أدخل المجتمع الصومالي في حالة من الفراغ السلطوي طويل الأمد، عجزت خلاله الكيانات الانتقالية المتعاقبة عن بناء سلطة مركزية فاعلة أو توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة(٢).

وفي ظل هذا الواقع، برزت الحاجة المجتمعية إلى قوى بديلة قادرة على فرض نوع من النظام وضبط السلوك الاجتماعي، وهو ما مهّد لظهور فواعل غير رسمية، ذات طابع ديني في الغالب، قدّمت نفسها بوصفها أدوات لتحقيق "العدالة" والأمن في بيئة تتسم بانهيار القانون وتآكل الثقة في النخب السياسية والعشائرية التقليدية(٣). ولم يكن هذا التحول تعبيرًا عن تدين مفاجئ بقدر ما كان استجابة وظيفية لغياب الدولة، حيث أضحت الشرعية تُكتسب من القدرة على فرض الاستقرار لا من الأطر الدستورية الغائبة(٤).

ثانيًا: من اتحاد المحاكم الإسلامية إلى تبلور حركة الشباب

في هذا السياق، ظهر اتحاد المحاكم الإسلامية في مطلع الألفية الجديدة بوصفه إطارًا جامعًا لمحاكم محلية ذات مرجعية دينية، نشأت أساسًا لمعالجة النزاعات المدنية والجنائية في ظل غياب القضاء الرسمي(٥). وقد تمكن هذا الاتحاد، لا سيما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، من تحقيق قدر ملموس من الاستقرار في مناطق واسعة من جنوب ووسط الصومال، ما أكسبه قبولًا اجتماعيًا نسبيًا، خصوصًا في أوساط السكان المتضررين من ابتزاز الميليشيات المسلحة وهيمنة أمراء الحرب(٦).

غير أن هذا المسار سرعان ما اصطدم بتوازنات إقليمية ودولية رأت في صعود الاتحاد تهديدًا مباشرًا لمصالحها الأمنية، وهو ما تُوّج بالتدخل العسكري الإثيوبي أواخر عام ٢٠٠٦ بدعم أمريكي غير مباشر(٧). وقد مثّل هذا التدخل نقطة انعطاف حاسمة، إذ أدى إلى تفكك اتحاد المحاكم الإسلامية ككيان سياسي ـــ إداري، ودفع مكوناته إلى مسارات متباينة؛ فبينما اختار بعض قادته الانخراط في العملية السياسية، اتجه الجناح الأكثر تشددًا إلى إعادة تنظيم صفوفه في شكل حركة مسلحة مستقلة عُرفت لاحقًا باسم حركة شباب المجاهدين(٨).

ثالثًا: من فاعل محلي إلى تنظيم ذي طموح عابر للحدود

ركّزت حركة شباب المجاهدين، في سنواتها الأولى، على ترسيخ حضورها داخل الصومال، مستفيدة من استمرار هشاشة الدولة، ومن السخط الشعبي تجاه التدخلات الخارجية، فضلًا عن قدرتها على بناء شبكة تنظيمية صارمة تجمع بين الانضباط العسكري والتعبئة الأيديولوجية(١١). ومع تطور بنيتها، انتقلت الحركة تدريجيًا من كونها فاعلًا محليًا ذا أجندة داخلية إلى تنظيم يحمل طموحات إقليمية أوسع، مدفوعة بعاملين رئيسيين: أولهما تعمّق تقاطعها الأيديولوجي والعملياتي مع تنظيم القاعدة، وثانيهما سعيها إلى توسيع ساحات الصراع بما يعزز سرديتها الجهادية ويزيد من قدرتها على الردع(١٢).

وقد تجلّى هذا التحول بوضوح في تبنّي الحركة لخطاب "الجهاد العالمي"، وفي تنفيذها لهجمات خارج الأراضي الصومالية، ولا سيما في كينيا، بوصفها أحد أبرز الأطراف الإقليمية المشاركة في العمليات العسكرية ضدها؛ وبذلك، لم تعد حركة الشباب مجرد نتاج لانهيار الدولة الصومالية، بل تحولت إلى فاعل أمني عابر للحدود، يجمع بين الخصوصية المحلية والاندماج في ديناميات العنف الجهادي الإقليمي والدولي(١٣).

المبحث الثاني: الأيديولوجيا والخطاب الديني: المرجعيات وحدود البراجماتية

أولًا: المرجعية السلفية الجهادية

تنتمي حركة شباب المجاهدين من حيث المرجعية الفكرية إلى التيار السلفي الجهادي، الذي يقوم على قراءة انتقائية ومتشددة للنصوص الدينية، تفصلها عن سياقاتها التاريخية والفقهية، وتُسخَّر لإضفاء شرعية دينية على استخدام العنف المسلح بوصفه أداة مشروعة لتحقيق أهداف سياسية وعقائدية(١٤). وتتبنّى الحركة مفاهيم مركزية في هذا التيار، مثل "الحاكمية" بوصفها نفيًا لأي شرعية سياسية لا تستند إلى تفسيرها الخاص للشريعة، و"الولاء والبراء" كأداة لترسيم حدود الانتماء الديني والسياسي، إضافة إلى ثنائية "العدو القريب والعدو البعيد" التي تُستخدم لتبرير استهداف الحكومة الصومالية وقواتها بوصفها أولوية جهادية(١٥).

وفي هذا الإطار، يُعاد تصوير الدولة الصومالية ومؤسساتها في خطاب الحركة باعتبارها كيانًا "مرتدًا" أو "عميلًا"، يخضع لإرادة القوى الغربية والإقليمية، وهو توصيف يُسهم في نزع أي شرعية دينية أو وطنية عنها، ويُمهّد لتبرير العنف ضدها وضد المتعاونين معها من المدنيين والقبائل(١٦). ولا ينفصل هذا الخطاب عن السياق الصومالي الخاص، حيث يُستثمر ضعف الدولة وذاكرة التدخلات الخارجية لتغذية سردية صدامية تُقدّم الصراع بوصفه مواجهة وجودية لا مجال فيها للتسوية.

ثانيًا: العلاقة الفكرية والتنظيمية مع تنظيم القاعدة

أعلنت حركة شباب المجاهدين رسميًا مبايعتها لتنظيم القاعدة في فبراير ٢٠١٢، في خطوة مثّلت تتويجًا لمسار طويل من التقاطع الأيديولوجي والتنسيق غير المعلن(١٧). وقد وفّر هذا الارتباط للحركة غطاءً رمزيًا وتنظيميًا ضمن شبكة جهادية عابرة للحدود، عزّز من مكانتها داخل الفضاء الجهادي العالمي، ومكّنها من الاستفادة من خبرات القاعدة في مجالات التعبئة الإعلامية، وبناء الخطاب، وإدارة الصراع طويل الأمد(١٨).

ومع ذلك، لا يمكن اختزال هذه العلاقة في إطار التبعية الصِرفة، إذ حافظت حركة الشباب على قدر معتبر من الاستقلالية العملياتية واتخاذ القرار، بما يتلاءم مع خصوصية البيئة الصومالية المعقّدة، ولا سيما البنية العشائرية والحساسيات المحلية التي تفرض على الحركة هامشًا من المرونة لا يتوافر لتنظيمات جهادية

أخرى(١٩). وبذلك، يمكن توصيف العلاقة بين الطرفين بوصفها تحالفًا وظيفيًا متبادل المنفعة، أكثر منها اندماجًا تنظيميًا كاملًا، حيث تُكيّف الحركة الأطر العامة للفكر القاعدي بما يخدم أولوياتها المحلية.

ثالثًا: توظيف الدين في الشرعنة والتعبئة

يمثّل الخطاب الديني أداة محورية في استراتيجية حركة الشباب، ليس فقط لتجنيد المقاتلين، بل أيضًا لإعادة تشكيل المجال الاجتماعي في المناطق الخاضعة لنفوذها. وتعمل الحركة على تقديم نفسها بوصفها حارسًا للهوية الإسلامية وممثّلًا لـ "النظام الشرعي" في مواجهة ما تصفه بالفساد الأخلاقي والانحلال الذي ترعاه الدولة والتدخلات الأجنبية(٢٠). ويجري هذا التوظيف عبر منظومة متكاملة تشمل الخطب، والتعليم الديني القسري، والمحاكم الشرعية، والإعلام الدعائي، بما يخلق بيئة تعبئة مستمرة تُعيد إنتاج الشرعية الدينية للحركة(٢١).

غير أن هذا الخطاب التعبوي يستند في جوهره إلى استغلال المظالم الاجتماعية والاقتصادية ــ مثل الفقر، وانعدام الأمن، وغياب العدالة ــ حيث تُعاد صياغة هذه الأزمات في قالب ديني يُحمّل الخصوم السياسيين مسؤوليتها، ويُقدّم العنف بوصفه الحل الوحيد الممكن. ومع ذلك، تكشف الممارسة الفعلية عن فجوة بين الخطاب المعلن والواقع العملي، إذ تُظهر الحركة استعدادًا لتعديل خطابها أو تهدئته مرحليًا عندما تقتضي الضرورات الأمنية أو التنظيمية ذلك(٢٢).

رابعًا: حدود الأيديولوجيا أمام البراجماتية التنظيمية

تُظهر حركة شباب المجاهدين قدرًا لافتًا من البراجماتية في سلوكها العملي ــ على الرغم من الصرامة الظاهرية لخطابها الأيديولوجي ــ يتجلى في استعدادها لعقد ترتيبات غير معلنة مع فواعل محلية، أو الانخراط في أنشطة اقتصادية غير مشروعة ــ مثل التهريب والجباية القسرية ــ ما دامت هذه الممارسات تخدم هدفها المركزي المتمثل في البقاء والاستمرار(٢٣). وتعكس هذه المفارقة إدراك الحركة لحدود الأيديولوجيا بوصفها أداة تعبئة، لا إطارًا جامدًا يُقيّد الحركة في بيئة شديدة التقلب.

وتتضح هذه البراجماتية كذلك في علاقات الحركة العابرة للحدود، حيث لا تستبعد التقاطع أو التنسيق غير المباشر مع أطراف تختلف معها مذهبيًا أو فكريًا، متى ما التقت المصالح الأمنية أو اللوجستية، بما في ذلك احتمالات التقاطع مع جماعات مسلحة في الإقليم، مثل الحوثيين في اليمن(٢٤). ومن ثم، فإن فهم أيديولوجيا حركة الشباب يظل منقوصًا ما لم يُقرأ في ضوء هذا التداخل المستمر بين الخطاب العقائدي والحسابات التنظيمية، وهو ما يفسّر قدرتها على الصمود والتكيّف رغم الضغوط العسكرية المتواصلة.

المبحث الثالث: الخصائص الكمية والتنظيمية للحركة

أولًا: الحجم البشري والبنية التنظيمية

تشير التقديرات الدولية إلى تباين ملحوظ في أعداد مقاتلي حركة شباب المجاهدين، نتيجة اختلاف منهجيات الحصر وطبيعة التنظيم الشبكية؛ فبينما تذهب بعض التقديرات الواسعة إلى أن عدد عناصر الحركة يتراوح بين ١٥ ــ ١٨ ألف عنصر، تشير تقديرات أكثر تحفظًا إلى نطاق أدنى يتراوح بين ٤ ــ ٧ آلاف مقاتل نشط، مع التأكيد على صعوبة التمييز بين المقاتلين الدائمين وشبكات الدعم والجباية والأمن الداخلي. أما على مستوى البنية القيادية، فيُقدّر عدد القيادات العليا بنحو ١٨ قائدًا مركزيًا، إضافة إلى ٢٩ قائدًا إقليميًا يديرون الولايات والمناطق العملياتية داخل الصومال، وهو ما يعكس درجة من اللامركزية التنظيمية التي تساعد الحركة على الصمود أمام الضربات الأمنية(٢٥).

ثانيًا: العمليات المسلحة والضحايا (داخل الصومال وخارجه)

وفق مؤشر الإرهاب العالمي ٢٠٢٥ (بيانات عام ٢٠٢٤):

- **بلغ عدد القتلى المنسوبين لهجمات الحركة ٣٨٧ قتيلًا في عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٥١٢ قتيلًا في عام ٢٠٢٣، أي بانخفاض يقارب ٢٤%.**
- **نُسب إلى الحركة تنفيذ ١٥٦ هجومًا خلال عام ٢٠٢٤، بانخفاض يزيد على الثلث مقارنة بالعام السابق.**
- **توزّعت الوفيات جغرافيًا بواقع ٩١% داخل الصومال، و٩% في كينيا، ما يعكس استمرار تمركز النشاط الأساسي داخل الساحة الصومالية مع احتفاظ الحركة بقدرة على إحداث إزعاج إقليمي.**
- **شكّل المدنيون الفئة الأكبر من الضحايا (نحو ١٣٢ قتيلًا)، رغم أن القوات العسكرية والأمنية كانت الأكثر استهدافًا (نحو٤٠%من الهجمات)(٢٦)**

وفيما يخص النشاط العابر للحدود، تشير تقارير أممية حديثة إلى أن الحركة نفّذت خلال عام ٢٠٢٥ ما معدله ست هجمات شهريًا داخل كينيا، خصوصًا في مناطق ماندیرا ولامو، باستخدام العبوات الناسفة والكمائن المسلحة وعمليات التخريب المحدودة(٢٧).

ثالثًا: القدرات المالية ومصادر الدخل

تُعد القدرات المالية أحد أهم عناصر قوة حركة شباب المجاهدين. وتشير تقارير دولية متقاطعة إلى ما يلي:

- **إجمالي الدخل السنوي: تجاوز ١٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣، وفق تقديرات فريق خبراء الأمم المتحدة (٢٨).**

- **تقدير أمريكي رسمي: تؤكد وزارة الخزانة الأمريكية أن دخل الحركة السنوي يفوق ١٠٠ مليون دولار، ناتج بالأساس عن الابتزاز المنهجي وفرض "ضرائب" على الأنشطة التجارية والسلع والخدمات) ٢٩).**

- **الجباية المحلية: تقديرات بحثية مستقلة تشير إلى أن ثلث إيرادات الحركة تقريبًا يُحصّل من العاصمة مقديشو وحدها، عبر شبكات جباية منظمة تشمل الموانئ والأسواق وشركات النقل)٣٠).**

وتُظهر هذه المؤشرات أن الحركة تمتلك اقتصاد ظل مستقرًا نسبيًا يسمح لها بتمويل العمليات، ودفع الرواتب، والحفاظ على نفوذها المحلي رغم الضغوط العسكرية.

رابعًا: مؤشرات ديناميكية حديثة (٢٠٢٥)

تشير تقارير مجلس الأمن إلى أنه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥ ارتفع متوسط عدد الهجمات الشهرية في أقاليم وسط الصومال بنسبة تقارب ٥٠% مقارنة بعام ٢٠٢٤، خصوصًا في إقليمي هيران ووسط شبيلي. وقد تزامن ذلك مع موجات نزوح داخلي، إذ سُجّل نزوح أكثر من ٣٠٠ ألف شخص خلال الفترة من فبراير إلى أكتوبر ٢٠٢٥، وكان الصراع المرتبط بالحركة العامل الرئيسي في ذلك(٣١).

تُظهر هذه الإحصاءات أن حركة شباب المجاهدين، رغم التراجع النسبي في عدد الهجمات والضحايا خلال عام ٢٠٢٤، لا تزال تحتفظ بقدرات بشرية ومالية وتنظيمية تمكّنها من الاستمرار كأخطر فاعل مسلح غير دولتي في القرن الإفريقي. ويُبرز التباين بين انخفاض الضحايا وارتفاع وتيرة الهجمات في بعض فترات ٢٠٢٥ طبيعة الحركة كتنظيم مرن تكتيكيًا قادر على التكيّف مع الضغوط، لا سيما عبر تعظيم الاعتماد على الجباية المحلية وتوسيع النشاط الإقليمي المحدود (٣٢).

وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام الواردة في هذا المبحث تُستخدم بوصفها مؤشرات اتجاهية داعمة للتحليل البنيوي، لا قيَمًا قطعية نهائية، نظرًا لاختلاف منهجيات الحصر بين المصادر، وصعوبة التمييز الميداني بين المقاتلين الدائمين وشبكات الدعم والجباية واللوجستيات المرتبطة بالحركة.

المبحث الرابع: أنماط التنظيم والحوكمة غير الرسمية

أولًا: الهيكل التنظيمي وآليات القيادة

تقوم البنية التنظيمية لحركة شباب المجاهدين على نموذج هرمي صارم، يجمع بين المركزية في تحديد التوجهات الاستراتيجية، واللامركزية في التنفيذ الميداني، بما يتيح للحركة قدرًا عاليًا من المرونة والقدرة على الصمود أمام الضربات الأمنية والعسكرية. ويتصدر هذا الهيكل "الأمير" أو القائد العام، الذي يُعد المرجعية العليا في اتخاذ القرار، ويعاونه مجلس شورى يضطلع بوظائف توجيهية ورقابية، تشمل إقرار السياسات العامة، وتحديد أولويات الصراع، وإدارة الخلافات الداخلية.

وتحت هذا المستوى القيادي، تتوزع الحركة إلى أقاليم وولايات ميدانية، لكل منها قيادة محلية تتولى الإشراف على العمليات العسكرية، وجمع الموارد، وفرض السيطرة الاجتماعية؛ مع التزامها بالإطار العام الذي تحدده القيادة المركزية. ويعكس هذا التنظيم مزيجًا من التأثر بتجربة التنظيمات الجهادية العابرة للحدود، والاستجابة للواقع الصومالي القائم على التعدد العشائري واتساع الرقعة الجغرافية وصعوبة التحكم المركزي المباشر(٣٣).

ثانيًا: الأجهزة الوظيفية (الأمن، القضاء، الإعلام)

طوّرت حركة الشباب ــ إلى جانب بنيتها العسكرية ــ منظومة متكاملة من الأجهزة الوظيفية التي تمكّنها من إدارة مناطق النفوذ، وتعويض غياب الدولة، وترسيخ حضورها بوصفها سلطة أمر واقع. ويأتي في مقدمة هذه الأجهزة "جهاز الأمن والاستخبارات"، المعروف بدوره في ملاحقة الخصوم، وضبط الانشقاقات الداخلية، وتنفيذ عمليات اغتيال واستهداف نوعية، سواء داخل الصومال أو خارجه. ويُعد هذا الجهاز من أكثر أذرع الحركة فاعلية، لما يتمتع به من سرية وتنظيم، وقدرة على اختراق البيئات المحلية.

كما أنشأت الحركة منظومة قضائية قائمة على محاكم شرعية، تُستخدم ليس فقط للفصل في النزاعات، بل أيضًا كأداة للضبط الاجتماعي وبسط الهيمنة، عبر فرض عقوبات صارمة تعزز صورة الحركة كقوة قادرة على فرض النظام، وإن كان ذلك بأساليب قسرية. وإلى جانب ذلك، يحتل الجهاز الإعلامي موقعًا محوريًا في البنية التنظيمية، حيث يتولى إنتاج خطاب دعائي منظم يخاطب جمهورين متوازيين: الجمهور المحلي، عبر التركيز على "العدالة" و"مقاومة الفساد"؛ والجمهور الخارجي، عبر تبني سرديات الجهاد العابر للحدود(٣٤).

ثالثًا: القدرات العسكرية وأنماط العمل القتالي

تعتمد القدرات العسكرية لحركة شباب المجاهدين على مزيج من حرب العصابات، والعمليات الانتحارية، والهجمات المعقّدة التي تستهدف مواقع حكومية وأمنية وقوات أجنبية. وقد مكّنها هذا النمط القتالي من تعويض الفارق في التسليح والتقنيات مقارنة بخصومها، وتحقيق تأثير نفسي وإعلامي يتجاوز أحيانًا الأثر العسكري المباشر(٣٥).

وتُظهر الحركة قدرة ملحوظة على التكيّف مع المتغيرات الميدانية، سواء عبر إعادة الانتشار، أو تغيير تكتيكات الهجوم، أو استغلال الثغرات الأمنية في المدن الكبرى. كما استفادت من الطبيعة الجغرافية الوعرة لبعض المناطق الريفية، ومن الامتدادات العشائرية، لتأمين خطوط إمداد وحاضنات لوجستية ساعدتها على الاستمرار رغم الحملات العسكرية المكثفة ضدها(٣٦).

رابعًا: القدرات المالية واللوجستية

تُعد القدرات المالية أحد الأعمدة الأساسية لاستمرارية حركة الشباب، حيث طوّرت شبكة موارد متنوعة تشمل: الجباية القسرية، والضرائب غير الرسمية، وتهريب السلع، والسيطرة على بعض الموانئ والمعابر؛ إضافة إلى الاستفادة من شبكات مالية غير نظامية داخل الصومال وخارجه. ولا يقتصر دور هذه الموارد على تمويل العمليات العسكرية، بل يمتد إلى دعم البنية التنظيمية، ودفع الرواتب، وتمويل الأجهزة الإعلامية والأمنية، بما يعزز تماسك الحركة الداخلي.

وتعكس هذه البنية المالية درجة عالية من البراجماتية، إذ لا تتردد الحركة في الانخراط في أنشطة تتناقض ظاهريًا مع خطابها الأيديولوجي، متى ما ضمنت لها الاستمرار وتعويض خسائرها البشرية والمادية. كما تسهم هذه القدرات في تفسير قدرة الحركة على الاحتفاظ بمستوى ثابت نسبيًا من النشاط، رغم الضغوط الدولية المتزايدة على مصادر تمويلها(٣٧).

خامسًا: تقييم شامل للقدرات وحدودها

على الرغم من التطور النسبي في بنية حركة الشباب التنظيمية وقدراتها المتعددة، فإن هذه القدرات تظل محكومة بجملة من القيود البنيوية، في مقدمتها: اعتمادها على بيئة هشة سياسيًا واقتصاديًا، وتعرّض قياداتها باستمرار لعمليات الاستهداف، إضافة إلى التحديات التي

تفرضها الانقسامات العشائرية، وتراجع القبول الشعبي في بعض المناطق نتيجة ممارساتها القسرية.

ومع ذلك، فإن الجمع بين التنظيم الصارم، والمرونة العملياتية، والقدرة على إدارة الموارد، يمنح الحركة قابلية عالية للتكيّف، ويجعل من تفكيكها أمنيًا مهمة معقّدة لا يمكن إنجازها دون معالجة الجذور السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سمحت لها بالنشوء والاستمرار.

وتُفضي هذه البنية التنظيمية الوظيفية بطبيعتها إلى تركز السلطة في أيدي قيادات محددة، تتوزع أدوارها على مستويات قيادية وأمنية ومالية، وهو ما سيتم تفصيله في المبحث التالي.

المبحث الخامس: الهيكل القيادي والتنظيمي وأبرز رموزه

(١) القيادة العليا: الأمير (القائد العام للتنظيم):

يتصدر الأمير (القائد العام للتنظيم) قمة الهرم التنظيمي؛ وهو أعلى سلطة توجيهية/ استراتيجية؛ ويشغل هذا المنصب منذ عام ٢٠١٤، الأمير العام (أحمد ديري/ ديرية) (المعروف بأبي عبيدة الصومالي)، الذي تولى قيادة التنظيم بعد مقتل سلفه (أحمد عبدي غودني) المشهور بـ (الشيخ مختار عبد الرحمن أبو الزبير)، الذي تزعم الحركة من ٢٠٠٨ إلى أن قتل في سبتمبر ٢٠١٤؛ خلفاً لـ (آدم حاشي فرح عيرو)، الذي لقى حتفه يوم ١ مايو ٢٠٠٨ في غارة جوية أمريكية على منزله في مدينة غوريعيل وسط الصومال.

قبل شغله لمنصب زعيم حركة الشباب، شغل أبو عبيدة عدة مناصب داخلها، ومنها منصب مساعد غودان ونائب حاكم إقليم جوبا السفلى في الصومال في عام ٢٠٠٨ وحاكم حركة الشباب في منطقتي باي وباكول في الصومال في عام ٢٠٠٩. وبحلول عام ٢٠١٣، أصبح أبو عبيدة مستشارًا كبيرًا لغودان، وعمل في "وزارة الداخلية" لحركة الشباب، حيث أشرف على النشاط المحلي للجماعة. واتبع أبو عبيدة نهج غودان في الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة الشباب في الصومال كإحدى عناصر للطموحات العالمية الكبرى لتنظيم القاعدة(٣٨).

وتتمثل مهام الأمير الحالي (ديري) في: التوجيه الاستراتيجي الشامل، والإشراف على الملفات العسكرية والشرعية والمالية، وتنسيق العلاقة مع تنظيم القاعدة المركزي، ويعاونه مجلس الشورى (غالبًا دون شفافية أسماء كاملة بسبب السرية) بوصفه الإطار القيادي الأعلى لصناعة القرار، وضبط التوازنات الداخلية، وتثبيت القيادات الإقليمية(٣٩).

ولم تكن شخصية (ديري) معروفة إعلاميًا منذ أن خلف غودان في عام ٢٠١٤، حتى ظهر في مقطع فيديو لأول مرة، في نوفمبر ٢٠١٩، ووصف الولايات المتحدة بأنها "الهدف الرئيس للحركة" وطالب أنصاره بمهاجمة الأمريكيين أينما استطاعوا(٤٠). وبحسب ما ورد، تم تصوير لقطات أبو عبيدة في الفيديو ــ وكان وجهه محجوباً ــ قبل ٣٠ سبتمبر / أيلول ٢٠١٩، عندما حاولت حركة الشباب شن غارة على مطار باليدوغل، وهي قاعدة تستخدمها القوات الأمريكية في الصومال(٤١).

ويلي أبا عبيدة مجموعة من القادة الإقليميين الذين يديرون الحركة في جنوب الصومال ومقديشو، وباي وبوكول، وبونتلاند، وأرض الصومال، ووادي جوبا.

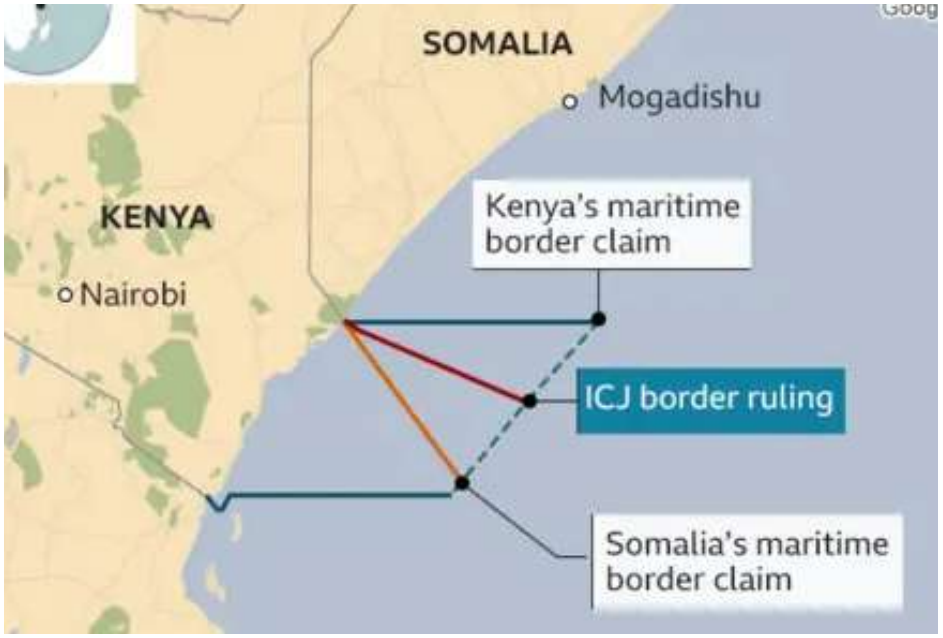

(٢) الجهاز الشرعي والدعوي

يتولى مكتب الشرع/القضاء: إدارة "المحاكم" والفتوى والانضباط الداخلي، ويُعدُّ جزءًا محوريًا من "حوكمة الحركة" في مناطق نفوذها. فيما يتولى مكتب الدعوة/الحسبة: فرض السلوكيات والرقابة الاجتماعية (يتداخل عمليًا مع الأمن المحلي في مناطق النفوذ).

اضطلعت بعض القيادات بدور مركزي في إضفاء الشرعية الدينية على العنف المسلح، وفي ضبط الانضباط الأيديولوجي داخل التنظيم، ويبرز في هذا السياق عدة شخصيات منها: (عبد اللّه نذير)، الذي أعلنت الحكومة الصومالية عن قتله نتيجة غارة جوية على إقليم جوبا الوسطى جنوب البلاد في ٣ أكتوبر ٢٠٢٢؛ و(مختار روبو) (أبو منصور)، الذي جمع في مرحلة سابقة بين الخطاب الدعوي، والتعبئة الشرعية، والمشاركة في القيادة الميدانية، قبل انشقاقه عن الحركة ودخوله لاحقًا في العملية السياسية الصومالية، في مسار عكس جانبًا من التوترات الداخلية بين التيارات القيادية داخل التنظيم (٤٢).

كما يتولى هذا الجهاز استقطاب المجندين إلى الحركة، حيث يتسلل القائمون على التجنيد إلى المناطق الريفية النائية ويتواصلون مع المجندين المحتملين. ولإغراء الشباب الصومالي بالانضمام إلى الحركة، تعرض عليهم رواتب تصل إلى ٧٠٠ دولار شهريًا، ويوُعدون بمبالغ إضافية إذا أحضروا زوجاتهم وأطفالهم. وقد برز في هذا المجال مسؤول التجنيد في حركة الشباب، الشيخ أحمد إيمان علي، الذي قام عام ٢٠٠٩، بتجنيد أطفال تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و١٦ عاماً يعيشون في المناطق الفقيرة في الصومال.

ويعمل القائمون على التجنيد في حركة الشباب على دفع الشباب الكينيين المسلمين ــ الذين غالباً ما يتحولون إلى الإسلام ــ إلى اعتناق الفكر السلفي الجهادي من خلال خطب متطرفة.

وتكشف الحسابات الشخصية أن القائمين على التجنيد يستخدمون التلاعب النفسي لزيادة معدلات الالتحاق بالحركة.

ووفقاً للسلطات الكينية، تفيد التقارير أن الأطفال في تلك المناطق يفتقرون إلى السكن الأساسي والملابس والغذاء، وهو ما توفره حركة الشباب عادة مقابل تجنيدهم. وفقاً لأحد التقارير الصادرة عام ٢٠١٢، كان السبب الرئيسي وراء ادعاء مقاتلي حركة الشباب السابقين انضمامهم إلى الجماعة المسلحة هو الهوية الدينية، ونقص التعليم والتوظيف، والتأثر بالعائلة أو الأصدقاء، والحاجة إلى هوية جماعية والإحساس بالانتماء.

وبمجرد أن يصبح المجندون مستعدين للانضمام إلى حركة الشباب، يسافرون إلى الجزر النائية قبالة ساحل كينيا، والتي لا تبعد سوى بضع ساعات عن الصومال بالقارب. ومن هذه الجزر، يرشدهم الدعاة المتطرفون إلى وجهتهم النهائية: الأراضي التي تسيطر عليها الحركة في الصومال(٤٣).

(٣) الجهاز العسكري

يضم الجهاز العسكري للحركة القيادة العسكرية، وقادة العمليات، ويتولى التخطيط للهجمات، وإدارة الألوية والقطاعات، والإمداد، والتكتيكات (كمائن/عبوات/اقتحامات)؛ كما يضم قادة القطاعات الإقليمية (ولايات/مناطق تشغيل)، وفق تقسيم ميداني لمناطق الجنوب ــ الوسط (جنوب ووسط الصومال) مع قادة ميدان/إدارة محلية.

ويشرف قائد العمليات العسكرية لحركة الشباب على فرعين منفصلين، جيش العسرة وجيش الحسبة. ويشكل جيش العسرة، بقيادة قادة عسكريين إقليميين، الجهاز العسكري الخارجي الرئيس للحركة. ويعمل جيش الحسبة كقوة الشرطة الدينية للحركة، حيث تابع تطبيق الشريعة في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وقد برز عدد من القادة الذين اضطلعوا بأدوار محورية في ترسيخ مركزية القرار العسكري وبناء القدرات العملياتية للحركة، ويُعدُّ (أحمد عبدي غوداني) (مختار أبو الزبير)، الزعيم السابق للتنظيم خلال الفترة (٢٠٠٨ ــ ٢٠١٤)، الشخصية الأبرز في هذا السياق، إذ قاد التحول الاستراتيجي للحركة نحو الارتباط العضوي بتنظيم القاعدة، وأرسى نموذج القيادة الصارمة والانضباط التنظيمي قبل مقتله في غارة جوية أمريكية عام ٢٠١٤ (٤٤).

كما برزت قيادات ميدانية أخرى إلى جانبه، تولت التخطيط للهجمات النوعية وإدارة القطاعات القتالية، وأسهمت في توسيع نطاق العمليات داخل الصومال وخارجه، بما في ذلك استهداف القوات الحكومية وقوات الاتحاد الإفريقي(٤٥).

(٤) جهاز الأمن والاستخبارات

ويُعد جهاز الأمن والاستخبارات المعروف بـ«الأمنيات» أحد أخطر أذرع الحركة وأكثرها سرية، إذ يتولى مهام مكافحة الاختراق، وتنفيذ الاغتيالات، وإدارة الخلايا السرية داخل المدن، وتفكيك الشبكات بما في ذلك المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحركة المباشرة، وهو ما يمنح التنظيم قدرة عالية على فرض النفوذ وتقييد حركة خصومه؛ ويُنظر إليه كأحد أكثر الأذرع حساسية داخل الحركة.

ويُعدُّ هذا الجهاز هو الفرقة الأكثر رعباً في حركة الشباب، وقد أنشأها (أحمد عبدي غوداني) عام ٢٠١٣، لتكون ذراع الشرطة والاستخبارات الداخلي للتنظيم. وتتكون من أعضاء مدربين تدريباً خاصاً ينفذون مهام رفيعة المستوى مثل الاغتيالات ويكونون مسؤولين عن كشف المنافسين والمخبرين داخل المجموعة الأوسع. وتعتقد بعض المصادر أن قائد التنظيم الحالي (أبا عبيدة) كان عضواً في "أمنيات"(٤٦). ونظرًا لما يضطلع به الجهاز من مهام سرية وخطيرة، فإن قادته ورموزه وأعضائه لا يعرفون إلا للقيادات العليا للتنظيم(٤٧).

(٥) إداراتا المال والاقتصاد

تتم الإدارة المالية والاقتصادية للحركة من خلال إدارتين رئيستين تتوليان تحصيل الضرائب والزكاة من المواطنين، وهما:

(أ) مكتب الزكاة المخصص لجمع الضرائب غير النقدية مثل الماشية والمنتجات الزراعية؛ ويصدر القائمون على التحصيل إيصالات للرعاة؛ أما أولئك الذين فقدوا إيصالاتهم فيجبرون على دفع الضرائب مرة أخرى في العام المقبل، وذلك لضمان عدم تهرب الرعاة الذين كانوا بعيدين عن الأراضي التي تسيطر عليها الحركة خلال العام السابق من دفع الزكاة.

(ب) مكتب المالية الذي يقوم بجمع كافة الضرائب النقدية، بما في ذلك الزكاة النقدية التي تم تحديدها بنسبة ٢.٥% من القيمة النقدية للأعمال حسب تقييم يجريه محاسبو الحركة، الذين يحتفظون بقائمة بأصحاب الأعمال وتقدير لقيمتهم، حيث يطلب منهم نهاية العام دفع الزكاة السنوية إلى مكتب المالية نقدا.

وتوضح دراسة نشرها مركز "هيرال" ومقره مقديشو أن الزكاة تجمع من الأشخاص المعينين من قبل الحركة بمساعدة شيوخ العشائر؛ ويعد شهر رمضان الموسم التقليدي لتحصيلها.

أما في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحركة فيتم جمع الضرائب منها بطرق مختلفة، كاستدعاء أصحاب الأعمال من قبل مسؤولي الشؤون المالية في الحركة للحضور إلى مناطقهم للدفع، أو إيقاف الشاحنات الناقلة لبضائعهم في نقاط تفتيش تابعة للجماعة خارج المدن وإجبار التجار على الدفع.

وتعتمد الحركة على شبكة واسعة من المخبرين لإمدادها بالمعلومات حول التجار الذين لا تمر بضائعهم عبر طرق تسيطر عليها الجماعة حيث يتم إجبارهم على الدفع تحت التهديد بالاستهداف، في حال الرفض، من المكتب الأمني التابع للجماعة، الذي يمارس بحقهم عقوبات تمتد من إغلاق الأعمال التجارية إلى القتل(٤٨).

(٦) أجهزة الإعلام والدعاية والحرب النفسية

تمتلك حركة الشباب ذراع علاقات عامة متطورة وقدرات عالية على إنتاج مقاطع الفيديو. وقد اجتذب استخدام الحركة لوسائل التواصل الاجتماعي للدعاية مجندين من جميع أنحاء العالم. وتنشر حركة الشباب أيضاً مقاطع فيديو للتجنيد مدبلجة باللغتين الإنجليزية والصومالية. ويظهر مقطع فيديو صدر عام ٢٠١٠ أحد المقاتلين وهو يحاول تجنيد مقاتلين شباب: "فماذا تنتظرون يا إخواني، لماذا لا تندفعون إلى هذه العبادة [الجهاد]؟ انضموا إلينا حتى نتمكن معاً من محاربة قوى الكفر..."(٤٩).

وقد نشر موقع "آدو" المرصد الأفريقي للديمقراطية الرقمية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٣، تقريرا يزعم فيه تتبع داخل الآلة الإعلامية الرقمية لحركة الشباب المجاهدين. وبحسب التقرير الذي حوى الكثير من الخلاصات، أنشأت حركة الشباب شبكة رقمية معقدة، وكشف النقاب عن وسيلتين إعلاميتين محوريتين، هما:

"وكالة شهادة الإخبارية"، وهي الناطق البارز باسم حركة الشباب وفروعها العاملة في كينيا والصومال. وتصف وكالة شهادة الإخبارية نفسها بأنها منظمة "مهتمة بأخبار شرق أفريقيا والصومال"، وتنشر بشكل استراتيجي على"شيب وايز"، وهي منصة لا تتبع أي سياسات للإشراف على المحتوى، ما يمنح الجماعات "المتطرفة" (الجهادية)، حرية نشر محتواها دون رادع، متجاوزا المخاوف بشأن عمليات الإزالة.

"مؤسسة الكتائب": وهي التي تتولى مسؤولية نشر الوثائق البصرية لعمليات حركة الشباب، مما يوفر نافذة على أنشطة الحركة بحسب التقرير، وتحتفظ الكتائب، التي تعمل بشكل أساسي من خلال تليغرام، بقنوات ومجموعات متعددة تستخدم عدة لغات، بما في ذلك البنغالية، وهي لغة بارزة في بنغلاديش. وتقوم المؤسسة بإنتاج مقاطع فيديو للتجنيد ومحتوى دعائي يتم نشره بعد ذلك على الجماهير المحلية والدولية.

ونختم هذا المبحث بملاحظتين تتعلقان بقيادات التنظيم ورموزه، وهما:

الملاحظة الأولى: أن هذه القيادات لا تعمل ضمن هياكل منفصلة أو خطوط صلاحيات جامدة، بل في إطار نموذج «حوكمة ظل»، الذي تتداخل فيه المرجعية الشرعية مع القيادة العسكرية والقدرة الأمنية والاقتصادية، بما يفسر قدرة حركة الشباب المجاهدين على الصمود والاستمرار رغم الضربات العسكرية المتواصلة، وعلى فرض حضور فعّال حتى في بيئات عدائية أو خارج نطاق سيطرتها الإدارية المباشرة (٥٠).

الملاحظة الثانية: أن المعلومات المتعلقة بالبنية القيادية لحركة الشباب المجاهدين تستند إلى تقارير دولية وتحليلية نظرًا للطابع السري للتنظيم، وقد تختلف التفاصيل الجزئية باختلاف فترات الرصد والمصادر.

المبحث السادس: التوزيع الجغرافي لسيطرة الحركة

بناءً على التقارير والخرائط المتاحة، يمكن تصنيف مناطق انتشار وسيطرة حركة الشباب حسب درجة السيطرة والنفوذ، على النحو التالي:

أولًا: المناطق ذات السيطرة الكاملة

يُعدُّ إقليم جوبا الوسطى بولاية جوبالاند هو الإقليم الوحيد الذي تسيطر عليه الحركة بالكامل. ويعتبر هذا الإقليم أكثر المناطق احتواءً على الغابات الكثيفة، حيث تتحصن قيادات الحركة كملاذ آمن من غارات الطائرات المسيرة. وتستخدم الحركة هذا الإقليم كمركز قيادة واستراتيجي، ومنطلق لعملياتها في المناطق المجاورة.

ثانيًا: المناطق ذات السيطرة الجزئية العالية

يأتي إقليم جوبا السفلى في جوبالاند في المرتبة الثانية من حيث انتشار مسلحي الحركة، حيث تسيطر على نحو ٦٠ بالمئة منه، أي ٣ مدن من أصل ٥ يتكون منها الإقليم. وتمثل هذه المنطقة أهمية استراتيجية كبيرة للحركة نظراً لموقعها الجغرافي وقربها من الحدود الكينية.

ويحتل إقليم هيران بولاية هيرشبيلي المرتبة الثالثة من حيث انتشار عناصر الحركة. قبل العملية العسكرية الحكومية التي بدأت في يوليو ٢٠٢٢، كانت الحركة تسيطر على نحو ٥٥ بالمئة من الإقليم، أي ٥ مدن من أصل ٩. لكن العمليات العسكرية أدت إلى تراجع كبير في سيطرة الحركة، حيث لا تسيطر حالياً سوى على ٥ بالمئة فقط من الإقليم.

ثالثًا: المناطق ذات السيطرة المتوسطة

تأتي أقاليم جلدود وشبيلي الوسطى وبكول في ولايات جلمدغ وهيرشبيلي وجنوب غرب الصومال في المرتبة الرابعة من حيث التمدد الجغرافي للحركة، حيث كانت تسيطر على نحو ٤٥ بالمئة من هذه الأقاليم. شهدت هذه المناطق عمليات عسكرية مكثفة أدت إلى تراجع كبير في سيطرة الحركة، خاصة في شبيلي الوسطى التي أعلنت الحكومة السيطرة الكاملة عليها في ديسمبر ٢٠٢٢.

رابعًا: المناطق ذات السيطرة المحدودة

أقاليم مدغ وجدو وباي وشبيلي السفلى بولايات جلمدغ وجنوب غرب الصومال وهيرشبيلي تأتي في المرتبة الخامسة من حيث الانتشار، إذ تسيطر الحركة على حوالي ٢٠ بالمئة منها فقط. تمثل هذه المناطق مناطق نفوذ أكثر من كونها مناطق سيطرة فعلية، حيث تنشط الحركة من خلال خلايا نائمة وعمليات متفرقة.

(ملحوظة: لمعرفة المزيد من المعلومات عن مواقع سيطرة الحركة انظر الخريطة المرفقة).

خامسًا: العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي

تتأثر مناطق سيطرة الحركة بعدة عوامل رئيسة؛ منها :

(ا) العامل العسكري: وهو يحدد بشكل كبير مناطق السيطرة، حيث تؤثر العمليات العسكرية الحكومية والضربات الجوية على قدرة الحركة في الاحتفاظ بالمناطق. فقد شن الجيش الصومالي ــ بدعم جوي أمريكي وتركي وبالتعاون مع مسلحي العشائرــ منذ

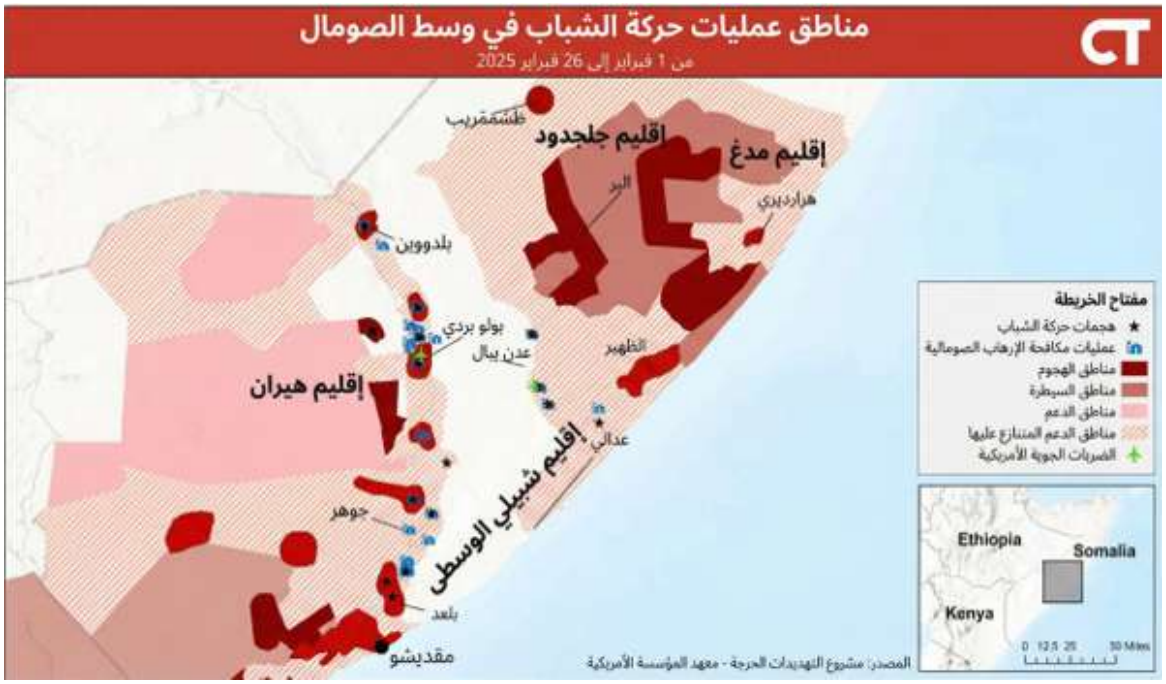

يوليو ٢٠٢٢ عملية عسكرية واسعة لتحرير وسط البلاد من عناصر الحركة. وفي مواجهة الضغط العسكري لجأت الحركة إلى حرب العصابات والتخلي عن السيطرة الفعلية على المناطق حتى لا تكون هدفاً سهلاً للعمليات العسكرية الحكومية المدعومة بالعشائر المسلحة.

ومنذ بدء العمليات العسكرية، خسرت الحركة أكثر من ٤٠ مدينة وبلدة وقرية جنوبي ووسط البلاد، بجانب مقتل ما يزيد عن ٥٠٠ من عناصرها بحسب وزارة الإعلام الصومالية. وتعتبر مدينة رون نيرجود آخر مدينة استراتيجية خسرتها الحركة في ديسمبر ٢٠٢٢، لتعلن الحكومة سيطرتها بالكامل على شبيلي الوسطى الذي كانت الحركة تسيطر على ٤٣ بالمئة منه.

كما كان إقليما شبيلي الوسطى وهيران في مقدمة المناطق التي خسرتها الحركة بالكامل، بعد أن كانت تسيطر على ٤٥ بالمئة من شبيلي الوسطى و٥٥ بالمئة من هيران اللذين كانا يشكلان رئتها الاقتصادية ونقطة الربط بين الأقاليم الوسطى والجنوبية. مدينتا أدن يبالي ورون نيرغود كانتا آخر معقلين خسرتهما الحركة، وكانتا تشكلان مركز تدريب عسكري ومنطلقًا لهجماتها ضد الأقاليم الوسطى وإقليم بنادر وموقعاً مهماً لجمع الإتاوات والضرائب.

لكن التقارير الأخيرة من عام ٢٠٢٥ تشير إلى أن الحركة استعادت مساحات واسعة من الأراضي في وسط الصومال التي كانت القوات الصومالية قد استولت عليها خلال حملة ٢٠٢٢ ــ ٢٠٢٣. وقد مكنت هذه التقدمات الحركة من إعادة ربط مناطق دعمها في وسط وجنوب الصومال، وتهديد الطرق الرئيسة التي تربط مقديشو بوسط الصومال. كما استولت الحركة على قرى جنوب مقديشو في مارس ٢٠٢٥ تعتبر حاسمة للقوات الصومالية للدفاع عن العاصمة من العبوات الناسفة التي تستخدمها الحركة.

(٢) العامل الأمني: تحرص الحركة على السيطرة على المناطق القريبة من العاصمة مقديشو، حيث تمثل تلك المسألة أحد أكبر التحديات الأمنية للحكومة الصومالية. وتشير التقارير الأخيرة إلى أن الحركة تبعد ٦ كيلومترات فقط عن العاصمة، مما يمكنها من شن هجمات متكررة على المدينة. تسيطر الحركة على مناطق في شبيلي السفلى القريبة من مقديشو، مما يوفر لها منطلقاً لعملياتها ضد العاصمة.

وقد استولت الحركة في مارس ٢٠٢٥ على قرى جنوب مقديشو ذات أهمية أمنية للقوات الصومالية للدفاع عن العاصمة من العبوات الناسفة التي تستخدمها الحركة في المركبات؛ وقد زاد هذا التطور من التهديد الأمني المباشر على العاصمة وعقَّد جهود الحكومة في تأمين المدينة.

(٢) العامل الجغرافي: يلعب العامل الجغرافي دورًا حاسمًا في مناطق انتشار الحركة وسيطرتها، حيث تفضل الحركة المناطق الغابية والريفية التي توفر غطاءً طبيعيًا من الغارات الجوية؛ ولذلك كان إقليم جوبا الوسطى بولاية جوبالاند هو الإقليم الوحيد الذي تسيطر عليه الحركة بالكامل، كما سبقت الإشارة.

(٣) العامل القبلي: وتعود أهمية هذا العامل إلى أن الحركة تستفيد من الصراعات القبلية والولاءات المحلية لتوسيع نفوذها. ويري البعض أن هذا العامل قد يدفع الحركة إلى تخفف نظامها الراديكالي في مناطق تواجدها وتقلل

الإتاوات المفروضة على السكان في محاولة لكسب القبائل ووقف التمرد القبلي ضدها في الأقاليم الأخرى، لإعادة بناء قاعدتها الشعبية التي تآكلت بسبب السياسات القمعية وفرض الضرائب الثقيلة.

(٤) العامل الاقتصادي: ويتجسد في حرص الحركة على السيطرة على طرق تجارية استراتيجية تمكنها من جمع الإتاوات والضرائب. وفقاً لوزارة الخزانة الأمريكية، تجمع الحركة نحو ١٠٠ مليون دولار سنوياً عبر تمويلات متعددة بينها الضرائب وابتزاز الشركات والتجار المحليين.

(٥) الثورة الشعبية والتغير المناخي (الجفاف): وهما من العوامل التي أثرت سلبًا على الانتشار الجغرافي للحركة؛ فقد ساهما بشكل كبير في خسارة الحركة مناطق شاسعة؛ فقد منحت ثورة العشائر المسلحة ـــ جراء عجزها عن دفع الضرائب بسبب الجفاف ـــ الحكومة تفوقًا عسكريًا ميدانيًا. وقد تحاول الحركة استعادة تلك المناطق عبر تفعيل استراتيجية الاغتيالات في المناطق التي خسرتها من خلال خلايا نائمة تابعة لها، واستهداف شيوخ القبائل والأفراد العسكريين، من أجل زعزعة الاستقرار في المناطق المحررة وإضعاف التحالف بين الحكومة والعشائر المسلحة.

المبحث السابع: القدرات العملياتية وأنماط العمل المسلح

أولًا: حركة الشباب في الإطار الإقليمي (القرن الإفريقي وشرق أفريقيا)

تتشكل العلاقات الإقليمية لحركة شباب المجاهدين في إطار بيئة أمنية مضطربة، يتداخل فيها ضعف الدولة الوطنية مع هشاشة الحدود وتعدد الفواعل المسلحة في منطقة القرن الإفريقي وشرق أفريقيا. وقد استفادت الحركة من هذه البيئة لتوسيع نطاق نشاطها خارج الصومال، مستندة إلى شبكات قبلية عابرة للحدود، ومسارات تهريب تقليدية، وساحات رخوة أمنيًا في دول الجوار. وفي هذا السياق، تمثل كلٌّ من (كينيا) (٥١)،و(إثيوبيا) (٥٢). أبرز مسارح التفاعل الإقليمي للحركة، سواء من حيث الاستهداف المباشر أو من حيث توظيف وجود قواتهما ضمن بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال كذريعة لتوسيع دائرة "العدو" وتدويل الصراع(٥٣).

ولا يقتصر البعد الإقليمي على المواجهة العسكرية، بل يمتد إلى التفاعل غير المباشر مع النزاعات المحلية في الإقليم، حيث تحرص الحركة على عدم الانغماس الكامل في صراعات قد تستنزف قدراتها، مكتفية في الغالب بتوظيفها دعائيًا أو لوجستيًا أو تعبويًا ــ عبر تجنيد أتباع لها من دول الإقليم كما حدث في السودان(٥٤) ـــ بما يخدم أولوياتها الصومالية الأساسية. ويعكس هذا السلوك إدراكًا براجماتيًا لحدود التوسع الإقليمي، وحرصًا على عدم تجاوز القدرة التنظيمية المتاحة.

ثانيًا: العلاقة مع الدول المجاورة بين الصدام والردع

تتسم علاقة حركة الشباب مع الدول المجاورة بطابع صدامي بنيوي، تحكمه معادلة الردع المتبادل أكثر مما تحكمه الرغبة في التوسع الجغرافي الدائم. فقد نفذت الحركة سلسلة من الهجمات النوعية داخل كينيا وأوغندا، استهدفت منشآت أمنية ومدنية، في محاولة لرفع كلفة المشاركة العسكرية في الصومال، وإيصال رسالة مفادها أن التدخل الخارجي سيقابَل بنقل المعركة إلى الداخل(٥٥).

وفي المقابل، أدت هذه العمليات إلى تشديد التعاون الأمني الإقليمي، وتعزيز التنسيق الاستخباراتي بين دول شرق أفريقيا، بدعم دولي مباشر، وهو ما فرض قيودًا إضافية على حركة الشباب، وحدّ من قدرتها على التحرك العلني خارج الصومال. ومع ذلك، لم يفضِ هذا الضغط إلى تفكيك الشبكات الإقليمية للحركة بقدر ما دفعها إلى مزيد من السرية وإعادة التكيّف، بما يؤكد أن العلاقة مع دول الجوار باتت محكومة بمنطق "الاستنزاف المتبادل" لا الحسم السريع.

ثالثًا: البعد الدولي – الولايات المتحدة والتحالفات الغربية

على الصعيد الدولي، تُعد الولايات المتحدة الفاعل الأكثر تأثيرًا في صياغة البيئة الضاغطة على حركة الشباب، سواء عبر الضربات الجوية، أو الدعم اللوجستي والاستخباراتي للحكومة الصومالية، أو من خلال رعاية منظومة العقوبات الدولية. وقد أسهم هذا الانخراط في إضعاف بعض القدرات القيادية للحركة، لا سيما عبر استهداف قيادات الصف الأول، لكنه في الوقت ذاته عزّز سردية الحركة حول "الحرب الصليبية" و"العدوان الخارجي"، بما وفّر لها مادة تعبئة مستمرة(٥٦).

أما الدول الأوروبية، فينحصر دورها غالبًا في الدعم غير المباشر، سواء عبر بعثات التدريب، أو المساهمة في عمليات مكافحة القرصنة، أو تمويل البرامج الأمنية، دون انخراط قتالي مباشر واسع. ويحدّ هذا النمط من التأثير الأوروبي من قدرته على إحداث تحوّل نوعي في ميزان الصراع، لكنه يسهم في إدامة حالة الضغط المستمر على الحركة دون الوصول إلى مرحلة الحسم(٥٧).

رابعًا: العلاقات العابرة للحدود والتنظيمات غير النظامية

إلى جانب علاقاتها بالدول، نسجت حركة الشباب شبكة من العلاقات العابرة للحدود مع فواعل غير دولية، في مقدمتها التنظيمات الجهادية، وعلى رأسها (تنظيم القاعدة)، بما أتاح لها الاندماج في فضاء جهادي عالمي دون فقدان خصوصيتها المحلية. وقد استفادت الحركة من هذا الارتباط في تبادل الخبرات، وتنسيق الخطاب، وتثبيت موقعها ضمن خريطة التنظيمات الجهادية النشطة.

كما تُطرح في بعض التحليلات احتمالات التقاطع البراجماتي مع جماعات مسلحة أخرى في الإقليم، تختلف معها أيديولوجيًا، لكنها تتقاطع معها وظيفيًا في ملفات التهريب أو تبادل المنافع اللوجستية، وهو ما يعكس مرة أخرى أولوية الحسابات العملية على الانسجام العقائدي الصارم(٥٨).

خامسًا: تقييم شامل لطبيعة العلاقات الخارجية وحدودها

يمكن القول إن العلاقات الإقليمية والدولية لحركة شباب المجاهدين تقوم على معادلة دقيقة تجمع بين التصعيد المدروس والضبط البراجماتي؛ فالحركة تسعى إلى توسيع دائرة خصومها بما يكفل لها استمرار الزخم التعبوي، دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة تتجاوز قدراتها التنظيمية. وفي الوقت ذاته، تُظهر هذه العلاقات أن قدرة الحركة على الاستمرار لا تعود فقط إلى قوتها الذاتية، بل أيضًا إلى تعقيدات البيئة الإقليمية وتضارب أولويات الفاعلين الدوليين، وهو ما يجعل من مواجهتها تحديًا يتجاوز المقاربة الأمنية البحتة، ويتطلب معالجة أعمق للسياقات السياسية والاقتصادية التي تُغذّي هذا النمط من الفاعلين المسلحين.

المبحث الثامن: مصادر التمويل وبنية الاقتصاد الجهادي

أولًا: من التمويل التقليدي إلى بناء اقتصاد جهادي منظَّم

لا يمكن فهم استمرارية حركة شباب المجاهدين وقدرتها على الصمود دون تحليل بنيتها المالية التي تجاوزت، مع مرور الوقت، نموذج "التمويل المتقطع" القائم على التبرعات والدعم الخارجي، لتؤسس ما يمكن وصفه بـ"اقتصاد جهادي" متكامل، يقوم على السيطرة، والجباية، وإدارة الموارد داخل مناطق النفوذ وخارجها. وقد مكّن هذا التحول الحركة من تقليص اعتمادها على المصادر الخارجية، وتعزيز استقلالها المالي، بما ينعكس مباشرة على مرونتها العملياتية وقدرتها على التخطيط طويل الأمد.

ويتميّز هذا الاقتصاد بطابعه المؤسسي النسبي، حيث تُدار الموارد عبر شبكات منظمة، وتُفرض قواعد مالية صارمة على الأفراد والمجتمعات الخاضعة لسيطرة الحركة، بما يشبه في بعض جوانبه نماذج "اقتصاد الدولة البديلة" في البيئات الهشّة.

ثانيًا: الجباية القسرية والضرائب غير الرسمية

تُعد الجباية القسرية العمود الفقري لتمويل حركة الشباب، إذ تفرض الحركة ما تسميه "الزكاة" و"الضرائب الشرعية" على الأفراد، والتجار، والمزارعين، وشركات النقل، وحتى على بعض المنشآت الواقعة في مناطق لا تخضع لسيطرتها المباشرة(٤٦). وتستفيد الحركة في ذلك من قدرتها على التهديد بالعنف، ومن ضعف الدولة الصومالية في بسط نفوذها المالي والإداري، ما يجعل الامتثال أقل كلفة من الرفض بالنسبة لكثير من الفاعلين الاقتصاديين المحليين.

ولا تقتصر هذه الجباية على الداخل الصومالي، بل تمتد أحيانًا إلى شبكات تجارية في دول الجوار، عبر وسطاء محليين، بما يمنح الحركة تدفقات مالية منتظمة يصعب رصدها أو تجفيفها بالوسائل التقليدية لمكافحة تمويل الإرهاب.

ثالثًا: الأنشطة غير المشروعة وشبكات التهريب

إلى جانب الجباية، تنخرط حركة الشباب في مجموعة من الأنشطة غير المشروعة، تشمل تهريب السلع، وفرض الإتاوات على طرق التجارة، والاستفادة من الموانئ والمعابر غير الرسمية، فضلًا عن التورط في تجارة الفحم والمنتجات الزراعية في فترات سابقة رغم القيود الدولية المفروضة عليها. وتعكس هذه الأنشطة درجة عالية من البراجماتية، إذ لا تتردد الحركة في تجاوز محظوراتها الخطابية متى ما تعارضت مع متطلبات التمويل والاستمرار.

كما تعتمد الحركة على شبكات تهريب تقليدية وعابرة للحدود، تستفيد من هشاشة الرقابة الجمركية، وطبيعة الحدود المفتوحة في القرن الإفريقي، ما يوفّر لها مصادر دخل إضافية، ويعقّد في الوقت ذاته جهود تعقّب التدفقات المالية المرتبطة بها.

ويتميّز هذا الاقتصاد بطابعه المؤسسي النسبي، حيث تُدار الموارد عبر شبكات منظمة، وتُفرض قواعد مالية صارمة على الأفراد والمجتمعات الخاضعة لسيطرة الحركة، بما يشبه في بعض جوانبه نماذج "اقتصاد الدولة البديلة" في البيئات الهشّة.

رابعًا: الشبكات المالية غير النظامية والدعم الخارجي المحدود

تستفيد حركة الشباب من شبكات التحويلات المالية غير النظامية، ولا سيما نظام "الحوالة"، في نقل الأموال داخل الصومال وخارجه، مستغلة الثقة المجتمعية بهذه الشبكات وصعوبة إخضاعها للرقابة الكاملة. ورغم تراجع الدعم الخارجي المباشر مقارنة بسنوات سابقة، لا تزال الحركة قادرة على استقطاب موارد محدودة من متعاطفين في الخارج، سواء عبر تبرعات فردية أو عبر قنوات ملتوية يصعب تتبعها .

ومع ذلك، تشير معظم التقديرات إلى أن هذه المصادر الخارجية لم تعد تمثل العمود الفقري لاقتصاد الحركة، بل باتت مكمّلة لمنظومة تمويل داخلية أكثر رسوخًا، وهو ما يقلل من فعالية أدوات الضغط الدولية القائمة على تجفيف منابع الدعم الخارجي وحده(٥٩).

خامسًا: إدارة الموارد وتوظيفها في دعم البنية التنظيمية

لا يقتصر تميّز حركة الشباب المالي على تنوع مصادر الدخل، بل يمتد إلى قدرتها على إدارة هذه الموارد وتوظيفها بكفاءة نسبية؛ إذ تُستخدم العائدات في تمويل العمليات العسكرية، ودفع رواتب المقاتلين، ودعم الأجهزة الأمنية والإعلامية، إضافة إلى شراء الولاءات المحلية عند الضرورة. وتُسهم هذه الإدارة في الحفاظ

على تماسك الحركة الداخلي، وتقليل احتمالات الانشقاق الناتجة عن الضغوط المعيشية أو التنافس على الموارد.

وتكشف هذه الممارسات أن الاقتصاد الجهادي لدى الحركة ليس مجرد أداة تمويل، بل عنصر بنيوي في استراتيجيتها للبقاء، يُعاد إنتاجه باستمرار عبر مزيج من القسر، والتنظيم، واستغلال الفراغات الاقتصادية التي تعجز الدولة عن سدّها.

سادسًا: حدود الاقتصاد الجهادي ونقاط ضعفه

على الرغم من قوة هذه المنظومة المالية، فإنها تظل عرضة لجملة من القيود البنيوية، في مقدمتها اعتمادها الكبير على بيئة هشة يسهل اختراقها أمنيًا، وتأثرها المباشر بتغيّر موازين السيطرة الميدانية، إضافة إلى تزايد الضغوط الدولية على شبكات التهريب والتحويلات المالية. كما أن تصاعد السخط الشعبي من الجباية القسرية قد يُضعف، على المدى المتوسط، قدرة الحركة على تحصيل الموارد دون اللجوء إلى مستويات أعلى من العنف، بما يرفع كلفة السيطرة(٦٠).

ومن ثم، فإن مواجهة حركة الشباب ماليًا تتطلب مقاربة شاملة لا تقتصر على العقوبات والتجفيف، بل تمتد إلى إعادة بناء الاقتصاد المحلي، وتعزيز حضور الدولة، وتوفير بدائل معيشية تقلل من قابلية المجتمعات للامتثال القسري.

المبحث التاسع:التأثيرات الأمنية للحركة على المستويات: الداخلية والإقليمية والدولية

أولًا: التأثيرات الأمنية على الداخل الصومالي

تُعد حركة شباب المجاهدين أحد أبرز مصادر التهديد للأمن الداخلي في الصومال، ليس فقط من خلال عملياتها العسكرية المباشرة ضد مؤسسات الدولة والقوات الأمنية، بل أيضًا عبر تأثيرها البنيوي في إدامة حالة الهشاشة وعدم الاستقرار؛ فقد أسهم استمرار نشاط الحركة في إضعاف جهود بناء الدولة، وتقويض ثقة المواطنين في قدرة الحكومة على توفير الأمن، وهو ما أوجد حلقة مفرغة يتغذّى فيها العنف على ضعف الدولة، ويُعيد إنتاجه في الوقت ذاته.

كما أدّى نمط العنف الذي تتبناه الحركة، القائم على التفجيرات والاغتيالات والهجمات المعقّدة، إلى إنهاك الأجهزة الأمنية الصومالية، واستنزاف مواردها المحدودة، ودفعها إلى تبنّي مقاربات أمنية آنية على حساب الإصلاح المؤسسي طويل الأمد. وفي هذا السياق، لا يقتصر أثر الحركة على تهديد الأرواح والمنشآت، بل يمتد إلى تعطيل مسارات التنمية وإعادة الإعمار، بما يعمّق جذور السخط الاجتماعي ويُبقي البيئة الحاضنة للعنف قائمة(٦١).

ثانيًا: الانعكاسات الإقليمية على أمن شرق أفريقيا والقرن الإفريقي

على المستوى الإقليمي، تجاوزت تأثيرات حركة الشباب حدود الصومال لتطال أمن دول شرق أفريقيا والقرن الإفريقي، وقد مثّلت الهجمات التي نفذتها الحركة خارج الصومال رسالة ردع واضحة للدول المشاركة في العمليات العسكرية ضدها، وساهمت في تدويل التهديد الأمني وتحويله إلى قضية إقليمية مشتركة.

وفي المقابل، دفعت هذه التهديدات إلى تعزيز آليات التعاون الأمني والاستخباراتي بين دول الإقليم، سواء عبر أطر ثنائية أو من خلال بعثات إقليمية ودولية، وهو ما أسهم في رفع مستوى الجاهزية الأمنية، لكنه لم ينجح في القضاء على قدرة الحركة على الاختراق والضرب الانتقائي(٦٢). ويعكس هذا الواقع محدودية الحلول العسكرية وحدها، في ظل استمرار العوامل البنيوية التي تستثمرها الحركة في التمدد والتكيّف.

ثالثًا: التأثيرات على الأمن البحري والتجارة الإقليمية

يمتد الأثر الأمني لحركة الشباب إلى المجال البحري، لا سيما في المناطق المتاخمة لخليج عدن والمحيط الهندي، حيث يتقاطع نشاطها مع مسارات التجارة الدولية وأمن الملاحة. ورغم أن الحركة ليست فاعلًا بحريًا تقليديًا، فإن وجودها في المناطق الساحلية، وتداخلها السابق مع شبكات القرصنة والتهريب، ألقى بظلاله على أمن الشحن والتجارة الإقليمية، وأسهم في رفع كلفة التأمين والنقل البحري.

وقد دفع هذا التهديد الدول المطلة والشركاء الدوليين إلى تكثيف الوجود البحري وتعزيز عمليات المراقبة، ما حاصر بعض أنشطة الحركة، لكنه في الوقت ذاته كشف عن ترابط وثيق بين الأمن البري والبحري في البيئات الهشّة، حيث لا يمكن معالجة أحدهما بمعزل عن الآخر(٦٣).

رابعًا: الأبعاد الدولية – الإرهاب العابر للحدود والسياسات الغربية

دوليًا، تُدرج حركة شباب المجاهدين ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية ذات الطابع العابر للحدود، نظرًا لارتباطها بتنظيم القاعدة، وقدرتها على تنفيذ أو إلهام هجمات خارج نطاقها الجغرافي المباشر. وقد جعل هذا الارتباط من الحركة جزءًا من منظومة التهديدات التي تشكّل محورًا رئيسيًا في سياسات مكافحة الإرهاب الغربية، ولا سيما الأمريكية(٦٤).

غير أن التركيز الدولي على الأدوات العسكرية، مثل الضربات الجوية والعقوبات، أسهم في تحقيق نجاحات تكتيكية محدودة، دون أن يُفضي إلى تحييد التهديد بشكل كامل. بل إن هذه المقاربة كثيرًا ما استُثمرت دعائيًا من قبل الحركة لتعزيز خطاب "الاستهداف الخارجي"، وتغذية سردية المظلومية التي تُستخدم في التجنيد والتعبئة(٦٥).

خامسًا: التأثيرات غير المباشرة على الاستقرار الدولي

تتجاوز التأثيرات الدولية لحركة الشباب البعد الأمني المباشر، لتشمل تداعيات غير مباشرة على الاستقرار الدولي، من خلال ارتباطها بملفات الهجرة غير النظامية، والجريمة المنظمة، وتمويل الإرهاب؛ إذ يُسهم استمرار عدم الاستقرار في الصومال في دفع موجات هجرة ولجوء، ويخلق مسارات جديدة للأنشطة

غير المشروعة العابرة للحدود، ما يجعل الحركة جزءًا من شبكة تهديدات مركّبة تتداخل فيها الأبعاد الأمنية والاقتصادية والإنسانية.

ويؤكد هذا التشابك أن التعامل مع حركة الشباب لا يمكن أن يظل محصورًا في إطار مكافحة الإرهاب التقليدية، بل يتطلب مقاربة شاملة تُعالج جذور الهشاشة، وتربط بين الأمن والتنمية وبناء الدولة، على المستويين الإقليمي والدولي.

سادسًا: تقييم شامل لمدى التأثير وحدود الاحتواء

يمكن القول إن التأثيرات الأمنية والإقليمية والدولية لحركة شباب المجاهدين تعكس حجم التحدي الذي تمثله التنظيمات الجهادية في البيئات الهشّة، حيث تتقاطع الصراعات المحلية مع الأجندات الإقليمية والدولية. فرغم الضغوط العسكرية المتواصلة، لا تزال الحركة قادرة على إحداث أثر يتجاوز وزنها النسبي، مستفيدة من تعقيدات المشهد الصومالي، وتباين أولويات الفاعلين الخارجيين.

وعليه، فإن احتواء هذا التأثير يظل مرهونًا بقدرة المجتمع الدولي والإقليمي على الانتقال من منطق "الإدارة الأمنية للأزمة" إلى منطق المعالجة البنيوية الشاملة، التي تُضعف البيئة المنتجة للعنف، وتُعيد الاعتبار لمسارات الدولة والتنمية والاستقرار المستدام.

المبحث العاشر: الديناميات الإقليمية والعلاقات العابرة للحدود

أولًا: من التنظيم المحلي إلى الفاعل الإقليمي الوظيفي

لم تعد حركة شباب المجاهدين فاعلًا محصورًا في المجال الصومالي الداخلي، بل تطورت تدريجيًا إلى فاعل أمني إقليمي ذي تأثير وظيفي يتجاوز حدود الدولة، ويفرض حضوره على معادلات الاستقرار في القرن الإفريقي ومحيطه. ويعكس هذا التحول إدراك قيادة الحركة أن ضمان البقاء لا يتحقق فقط عبر السيطرة المحلية أو الاستنزاف الداخلي، بل من خلال توسيع دوائر التأثير، وخلق بيئة ردع إقليمية تُعقّد جهود محاصرتها أمنيًا وسياسيًا.

وبذلك، لم تعد العلاقات الإقليمية مجرد امتدادات عرضية لنشاط الحركة، بل أصبحت مكوّنًا بنيويًا في استراتيجيتها العامة، تُستخدم لتعويض اختلال موازين القوة، وتخفيف الضغط العسكري، وإعادة توزيع المخاطر عبر نقل بعض كلفة المواجهة إلى الإقليم الأوسع.

ثانيًا: منطق العلاقات غير الأيديولوجية والتحالفات الوظيفية

تتسم العلاقات الإقليمية لحركة الشباب بطابع براجماتي واضح، لا يقوم على التقارب العقائدي الصارم، بل على منطق "المنفعة المتبادلة" والوظيفة المؤقتة. فقد أظهرت الحركة استعدادًا للتفاعل مع شبكات تهريب، ووسطاء محليين، وفاعلين غير دولتيين، بل وحتى عناصر إجرامية، طالما أن هذا التفاعل يُسهم في تسهيل الحركة، أو تأمين الموارد، أو تجاوز القيود الأمنية.

ويعكس هذا السلوك انتقال الحركة من خطاب "الجهاد الخالص" إلى منطق "إدارة التمرد" بوصفه مشروعًا طويل الأمد، تُقدَّم فيه الأولويات التنظيمية على الانسجام الأيديولوجي الكامل. ومن ثم، تصبح العقيدة إطارًا تعبويًا مرنًا، لا عائقًا أمام بناء شبكات علاقات مع أطراف لا تشترك معها في المرجعية الفكرية، كما هو الحال مع الحوثيين (٦٦).

وبذلك، لم تعد العلاقات الإقليمية مجرد امتدادات عرضية لنشاط الحركة، بل أصبحت مكوّنًا بنيويًا في استراتيجيتها العامة، تُستخدم لتعويض اختلال موازين القوة، وتخفيف الضغط العسكري، وإعادة توزيع المخاطر عبر نقل بعض كلفة المواجهة إلى الإقليم الأوسع.

ثالثًا: شبكات التهريب بوصفها رافعة للعلاقات الإقليمية

تُعد شبكات التهريب البرية والبحرية الركيزة الأساسية للعلاقات الإقليمية العابرة للحدود لحركة الشباب، إذ لا تقتصر وظيفتها على نقل السلع أو الأموال، بل تؤدي دورًا سياسيًا غير مباشر عبر ربط الحركة بمنظومة أوسع من الفاعلين الإقليميين المرتبطين بالاقتصاد غير المشروع. ويشمل ذلك تهريب الفحم، والوقود، والأسلحة،

إضافة إلى تسهيل حركة الأفراد عبر الحدود، لا سيما في المناطق الساحلية المتاخمة لخليج عدن والمحيط الهندي.

وتُسهم هذه الشبكات في تقليص عزلة الحركة، وتمنحها قدرة عالية على المناورة، خصوصًا في ظل تشديد الرقابة الدولية على التمويل الرسمي والتحويلات النظامية. وبذلك، يتحول الاقتصاد غير المشروع إلى قناة بديلة لا غنى عنها لضمان الاستمرارية، ويُشكّل في الوقت ذاته نقطة ضعف بنيوية يمكن استهدافها إذا ما أُحسن فهم بنيتها ومساراتها.

رابعًا: موقع الحركة ضمن اقتصاد العنف الإقليمي

تندرج حركة شباب المجاهدين ضمن ما يمكن تسميته بـ"اقتصاد العنف الإقليمي"، حيث تتقاطع مصالح جماعات مسلحة، وشبكات تهريب، وفاعلين محليين وإقليميين، في بيئة تتسم بهشاشة الدولة وتعدد بؤر الصراع. وفي هذا السياق، لا تعمل الحركة كفاعل معزول، بل كجزء من منظومة أوسع للعنف المنظم، تتداخل فيها الأبعاد الأمنية والاقتصادية والسياسية على نحو يصعب فصله(٦٧).

ويُفسّر هذا الموقع درجة المرونة التي تتمتع بها الحركة، وقدرتها على إعادة التموضع وتغيير مساراتها عند تعرضها للضغط، كما يساعد في فهم علاقاتها المتشعبة مع فواعل إقليمية مختلفة، بما في ذلك احتمالات التقاطع البراجماتي مع جماعات مسلحة في الإقليم، مثل جماعة الحوثي في اليمن، في ملفات محدودة تتعلق بالتهريب أو تبادل المنافع اللوجستية، دون أن يعني ذلك تحالفًا أيديولوجيًا أو سياسيًا مستقرًا.

خامسًا: البنية الشبكية للعلاقات الإقليمية ونقاط الاختناق

تتسم العلاقات الإقليمية لحركة الشباب ببنية شبكية معقّدة، لا تقوم على تحالفات رسمية ثابتة، بل على مسارات ووظائف متغيرة. ففي المستوى الأول، تعتمد الحركة على مسارات تهريب بحرية وبرية تستفيد من هشاشة الرقابة في السواحل الصومالية وخليج عدن، بما يتيح لها الوصول إلى أسواق وسطاء إقليميين دون الانخراط المباشر في منظومات رسمية.

أما المستوى الثاني، فيتمثل في فواعل وسيطة ـــ تجارية أو إجرامية ـــ تؤدي وظائف لوجستية محددة، مثل النقل، أو التخزين، أو التحويل المالي، دون ارتباط تنظيمي أو أيديولوجي بالحركة. ويُعد هذا النمط من العلاقات أقل كلفة سياسية، وأكثر قابلية للإنكار، ما يمنح التنظيم هامش مناورة أوسع ويُعقّد جهود تفكيكه .

وفي هذا الإطار، يصبح فهم العلاقات الإقليمية للحركة مرهونًا بتحديد "نقاط الاختناق" داخل هذه الشبكات، أي المسارات والوسطاء الذين يؤدي تعطيلهم إلى تقليص قدرة الحركة على التمويل أو الحركة. وهو ما يعيد توجيه جهود المكافحة من المواجهة العسكرية المباشرة إلى استهداف البنية الشبكية الداعمة، بوصفها أحد أكثر عناصر قوة الحركة هشاشة في الوقت ذاته.

المبحث الحادي عشر: استراتيجيات المواجهة: التقييم وحدود الفاعلية

أولًا: المقاربة الأمنية ــ العسكرية وحدودها البنيوية

شكّلت المواجهة الأمنية ــ العسكرية الأداة الأكثر حضورًا في التعامل مع حركة شباب المجاهدين، سواء عبر العمليات التي تنفذها القوات الصومالية، أو من خلال بعثات إقليمية ودعم دولي مباشر(٦٨). وقد حققت هذه المقاربة نجاحات تكتيكية ملموسة، أبرزها تقليص سيطرة الحركة على بعض المناطق، واستهداف قيادات ميدانية، وإضعاف قدرتها على العمل العلني في المدن الكبرى.

غير أن هذه النجاحات ظلت محدودة الأثر على المستوى الاستراتيجي، إذ لم تُفضِ إلى تفكيك البنية التنظيمية للحركة أو تحييد قدرتها على إعادة الانتشار. ويعود ذلك إلى اعتماد الحركة على نمط حرب العصابات، وقدرتها على الذوبان في البيئة المحلية، إضافة إلى استفادتها من هشاشة الدولة وضعف السيطرة على الأطراف الريفية. ومن ثم، تكشف التجربة أن المقاربة العسكرية وحدها، مهما بلغت كثافتها، عاجزة عن إنهاء التهديد ما لم تُدعَم بإصلاحات بنيوية موازية(٦٩).

ثانيًا: بناء القدرات المحلية وإشكالية الاعتماد الخارجي

سعت الحكومة الصومالية، بدعم من الشركاء الدوليين، إلى تعزيز قدرات القوات المحلية بوصفها ركيزة أساسية لاستدامة المواجهة. وقد شملت هذه الجهود: التدريب، والتسليح، وإعادة هيكلة بعض الوحدات الأمنية. إلا أن هذه المقاربة اصطدمت بجملة من الإشكالات، أبرزها ضعف الانضباط المؤسسي، والانقسامات العشائرية، وتفاوت الولاءات، ما قلّل من فاعلية هذه القوات في مواجهة تنظيم شديد التماسك مثل حركة الشباب.

كما أن الاعتماد الكبير على الدعم الخارجي، ولا سيما في مجالات الاستخبارات والضربات الجوية، أسهم في إضعاف قدرة الدولة على بناء استقلالية أمنية حقيقية. وفي المقابل، استثمرت الحركة هذا الواقع في خطابها الدعائي، مقدّمةً نفسها بوصفها تواجه "قوات بالوكالة"، ما عزّز سردية المقاومة وأكسبها هامشًا تعبويًا إضافيًا(٧٠).

ثالثًا: المقاربة السياسية والتنموية كشرط مكمل للأمن

أظهرت التجربة الصومالية أن غياب الحلول السياسية والتنموية يُعيد إنتاج البيئة الحاضنة للعنف، حتى في ظل الضغط العسكري المتواصل؛ فاستمرار الفقر، وضعف الخدمات، وغياب العدالة، يوفّر لحركة الشباب روافع دائمة للتجنيد والشرعنة؛ ومن ثم، تبرز المقاربة السياسية ــ التنموية، بوصفها شرطًا مكملًا لأي استراتيجية مواجهة فعّالة، لا مجرد مسار ثانوي.

وتشمل هذه المقاربة تعزيز الحكم المحلي، وإعادة بناء مؤسسات العدالة، وتوسيع المشاركة السياسية، بما يحدّ من قدرة الحركة على تقديم نفسها كبديل وظيفي للدولة. غير أن تعثّر هذه الجهود، سواء بسبب الفساد أو ضعف التنسيق الدولي، أسهم في تقويض أثرها، وأبقى الفجوة بين الدولة والمجتمع مفتوحة لصالح الفواعل المسلحة(٧١).

رابعًا: استراتيجيات تجفيف الموارد واستهداف الشبكات الداعمة

تمثل استراتيجيات تجفيف الموارد المالية واستهداف الشبكات اللوجستية أحد المسارات الواعدة في مواجهة حركة الشباب، نظرًا لاعتمادها المتزايد على اقتصاد جهادي منظم وشبكات عابرة للحدود. وقد شملت هذه الجهود فرض عقوبات، وتعقّب التحويلات المالية، ومراقبة أنشطة التهريب، بالتعاون مع أطراف إقليمية ودولية.

إلا أن فاعلية هذه الاستراتيجيات ظلت نسبية، بسبب الطابع غير النظامي للاقتصاد الصومالي، وانتشار شبكات الوساطة، وصعوبة ضبط الحدود. وفي المقابل، أظهرت الحركة قدرة على التكيّف عبر تنويع مصادر الدخل، وتحويل مسارات التهريب، ما يؤكد أن استهداف الموارد يتطلب فهمًا شبكيًا معمقًا، لا إجراءات معزولة أو موسمية(٧٢).

وتشمل هذه المقاربة تعزيز الحكم المحلي، وإعادة بناء مؤسسات العدالة، وتوسيع المشاركة السياسية، بما يحدّ من قدرة الحركة على تقديم نفسها كبديل وظيفي للدولة. غير أن تعثّر هذه الجهود، سواء بسبب الفساد أو ضعف التنسيق الدولي، أسهم في تقويض أثرها، وأبقى الفجوة بين الدولة والمجتمع مفتوحة لصالح الفواعل المسلحة(٧١).

خامسًا: الحرب الفكرية ومحدودية الخطاب المضاد

إلى جانب الأدوات الصلبة، برزت محاولات لتوظيف "الحرب الفكرية" عبر مواجهة خطاب حركة الشباب الديني بخطاب مضاد يستند إلى تفكيك التأويلات المتشددة، وتعزيز سرديات بديلة. غير أن أثر هذه الجهود ظل محدودًا، بسبب ضعف مصداقية الجهات القائمة عليها، وغياب ارتباطها بتحسين فعلي للأوضاع المعيشية، ما جعلها تبدو منفصلة عن الواقع اليومي للسكان.

كما أن احتكار الحركة للمنابر الدينية في بعض المناطق، وقدرتها على فرض خطابها بالقوة، قلّل من فرص وصول الخطاب المضاد إلى الفئات المستهدفة. ويشير ذلك إلى أن المعركة الفكرية لا يمكن فصلها عن السياق الاجتماعي والسياسي الأوسع الذي يمنح الخطاب المتطرف قابليته للانتشار.

سادسًا: عوامل النجاح والفشل في استراتيجيات المواجهة

تكشف التجربة الصومالية أن نجاح استراتيجيات مواجهة حركة الشباب مرهون بتكامل المسارات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وتجنّب اختزال التهديد في بعد واحد؛ فحيثما غابت الدولة، أو فشلت في تقديم بدائل وظيفية، استعادت الحركة قدرتها على التمدد، حتى بعد خسائر عسكرية فادحة.

وفي المقابل، تبرز بعض عوامل النجاح الجزئي ـــ مثل: تحسّن التنسيق الإقليمي، واستهداف القيادات المؤثرة، وتعزيز الحكم المحلي في مناطق محددة ـــ غير أن هذه النجاحات تظل هشّة ما لم تُترجم إلى مسار طويل الأمد يعالج جذور الصراع، ويُعيد بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع. ومن ثم، يمكن القول إن فشل أو نجاح المواجهة لا يتوقف على قوة الأدوات المستخدمة بقدر ما يتوقف على قدرتها على تغيير البيئة المنتجة للعنف(٧٣).

المبحث الثاني عشر: حركة شباب المجاهدين والحوثيون: تقاطع المصالح وحدود العلاقة

أولًا: السياق الجيوسياسي للبحر الأحمر وخليج عدن

تُطرح العلاقة المحتملة بين حركة شباب المجاهدين في الصومال وجماعة أنصار اللّه (الحوثيون) في سياق جيوسياسي بالغ التعقيد، يتصل بتحوّل البحر الأحمر وخليج عدن إلى أحد أكثر الممرات البحرية حساسية على المستويين الإقليمي والدولي؛ فقد تزامن تصاعد الصراع في اليمن مع تزايد أهمية أمن الملاحة الدولية، وتكثيف الوجود العسكري الإقليمي والدولي، ما حوّل هذا الفضاء البحري إلى بيئة رخوة نسبيًا لتقاطع مصالح فواعل غير دولتيين يسعون إلى تعويض اختلال موازين القوة عبر التعاون غير المعلن أو التقاطع الوظيفي.

ويمثل الموقع الجغرافي لكل من الصومال واليمن، على ضفتي خليج عدن، عاملًا ميسّرًا لهذا النوع من التفاعل، إذ تسمح المسافة القصيرة نسبيًا، وطبيعة السواحل الوعرة، وضعف قدرات الرقابة البحرية في بعض المقاطع، بإنشاء قنوات تهريب وتواصل يصعب تتبعها بصورة كاملة، رغم الجهود الدولية المتزايدة لضبط هذا الممر الحيوي(٧٤).

ثانيًا: دوافع التقارب الوظيفي المحتمل

على الرغم من التباين الأيديولوجي الحاد بين حركة الشباب ذات المرجعية السلفية الجهادية السنية، وجماعة الحوثي ذات الخلفية الزيدية المرتبطة بمحور إقليمي مغاير، فإن هذا الاختلاف لم يشكّل، تاريخيًا، عائقًا قاطعًا أمام احتمالات التقارب الوظيفي. فالعلاقة المحتملة بين الطرفين ـــ بحسب ما ترجحه تحليلات أمنية وبحثية ـــ لا تقوم على أساس تحالف عقائدي أو تنسيق سياسي، بل على تبادل مصالح ظرفي تحكمه اعتبارات السلاح، والتمويل، والخبرات، واستخدام شبكات التهريب العابرة للحدود(٧٥).

ويتيح هذا التقارب المحدود لحركة الشباب فرصًا محتملة للحصول على أسلحة أو معدات نوعية، أو توسيع نطاق شبكاتها البحرية، بما يعزّز قدرتها على المناورة في مواجهة الضغوط الأمنية. وفي المقابل، يمكن أن يوفر هذا التفاعل للحوثيين قنوات إضافية لتجاوز القيود المفروضة عليهم، وتوسيع دوائر تأثيرهم في القرن الإفريقي، ولو بصورة غير مباشرة وغير معلنة.

ثالثًا: قنوات التواصل والتهريب المحتملة

تشير تقارير أممية وتحليلات بحثية إلى أن قنوات التواصل بين الطرفين ـــ إن وُجدت ـــ تمر في الغالب عبر شبكات تهريب بحرية تنشط في خليج عدن والمناطق الساحلية المتاخمة له. وتعمل هذه الشبكات على نقل الأسلحة والمواد والموارد، مستفيدة من تشابك مسارات التهريب التقليدية، ومن دور وسطاء محليين وإقليميين يؤدون وظيفة الربط دون ارتباط تنظيمي مباشر بأي من الطرفين.

ويُلاحظ أن هذا النمط من التفاعل لا يتطلب تنسيقًا دائمًا أو اتصالًا مباشرًا منتظمًا، بل يمكن أن يعمل عبر صفقات محدودة أو ترتيبات مؤقتة، ما يمنح الطرفين هامشًا واسعًا للإنكار السياسي، ويجعل تتبّع هذه القنوات وتفكيكها تحديًا معقّدًا للأجهزة الأمنية الإقليمية والدولية.

رابعًا: التباين الأيديولوجي وحدود العلاقة

على الرغم من المؤشرات المتزايدة على وجود تقاطع وظيفي محدود، فإن العلاقة بين حركة الشباب والحوثيين تظل محكومة بسقف منخفض نسبيًا، تفرضه اعتبارات أيديولوجية واستراتيجية عميقة؛ فحركة الشباب لا تزال ترى نفسها جزءًا من مشروع جهادي سني عابر للحدود، يرتبط تنظيميًا وفكريًا بتنظيم القاعدة، في حين ينخرط الحوثيون في صراع ذي طابع محلي ـــ إقليمي، مرتبط أساسًا باليمن ومحوره السياسي والعسكري(٧٦).

وعليه، يمكن توصيف العلاقة ـــ في أفضل الأحوال ـــ بوصفها علاقة تقاطع مصالح لا ترقى إلى مستوى التحالف الاستراتيجي، وقابلة للتمدد أو الانكماش تبعًا لتطورات البيئة الإقليمية، وشدة الضغوط المفروضة على كل طرف، دون أن تتحول إلى شراكة ثابتة أو معلنة.

خامسًا: التداعيات الإقليمية والأمنية المحتملة

يحمل أي تقارب، ولو كان محدودًا، بين حركة الشباب والحوثيين تداعيات أمنية بالغة الخطورة على أمن البحر الأحمر وخليج عدن، وعلى دول الخليج العربي على وجه الخصوص؛ فتعزيز قدرات فاعلين غير نظاميين في هذا الفضاء البحري قد يؤدي إلى تصاعد التهديدات للملاحة الدولية، ورفع كلفة التأمين والشحن، وتعقيد جهود مكافحة الإرهاب والتهريب في أحد أهم شرايين التجارة العالمية.

وتتطلب الدقة أن يتم تحليل هذه العلاقة وفق سلّم تدرّجي لمستويات التفاعل، بدلًا من التعامل معها بوصفها تحالفًا أو قطيعة مطلقة؛ ففي المستوى الأول، يقتصر التفاعل على اتصال ظرفي غير منتظم عبر وسطاء تهريب دون التزامات متبادلة. أما المستوى الثاني، فيتمثل في تبادل وظيفي محدود في مجالات لوجستية أو بحرية.

ويُعد المستوى الثالث ــ أي التنسيق غير المباشر المتكرر ــ أقل تواترًا وأكثر حساسية، ويتطلب مؤشرات نوعية مثل انتقال ملحوظ في نوعية التسليح أو انتظام مسارات الدعم، وهي مؤشرات لا تتوافر حاليًا بما يسمح بالجزم بوجودها.

أما المستوى الرابع، أي التعاون العملياتي المباشر، فلا توجد دلائل موثقة تدعمه، نظرًا للتباينات العقائدية، واختلاف ساحات العمل، وحرص كل طرف على عدم استعداء حواضنه الاجتماعية عبر الارتباط العلني بفاعل مذهبي مناقض.

وبناءً عليه، يمكن توصيف العلاقة الراهنة ــ وفق المعطيات المتاحة ــ بوصفها تقاطع مصالح وظيفي محدود، لا يرتقي إلى مستوى التحالف، ولا ينحدر في الوقت ذاته إلى مستوى العداء المباشر.

المبحث الثالث عشر: عوامل الصمود ونقاط الضعف البنيوية

أولًا: مصادر القوة والمرونة التنظيمية

تستمد حركة شباب المجاهدين قدرتها على الصمود والاستمرار من حزمة مترابطة من العوامل البنيوية، يأتي في مقدمتها التجذّر المحلي داخل النسيج الاجتماعي والاقتصادي الصومالي؛ فالحركة لم تبنِ نفوذها اعتمادًا على القوة المسلحة وحدها، بل عبر اختراق البُنى القبلية، والتغلغل في شبكات المصالح الاقتصادية المحلية، وفرض نفسها بوصفها فاعلًا لا يمكن تجاوزه في إدارة النزاعات اليومية، وتوفير "عدالة بديلة" في بيئات يغيب فيها حضور الدولة أو يتسم بالهشاشة. وقد منحها هذا التجذّر قدرة على الحفاظ على حضورها، حتى في الفترات التي تراجعت فيها سيطرتها الميدانية المباشرة.

إلى جانب ذلك، تمثل المرونة التنظيمية عنصرًا حاسمًا في قوة الحركة، إذ تعتمد على هياكل مؤسسية تسمح بتداول القيادة، وإعادة توزيع الأدوار، والتكيّف السريع مع المتغيرات الأمنية. وقد مكّنها هذا النمط التنظيمي من امتصاص الصدمات الناتجة عن استهداف قيادات الصف الأول أو تفكيك بعض شبكاتها، دون أن يؤدي ذلك إلى انهيار شامل أو فقدان القدرة على المبادرة.

كما تلعب الاستقلالية المالية النسبية دورًا مركزيًا في تعزيز هذه المرونة، حيث يتيح اقتصاد الجباية القسرية والأنشطة غير المشروعة للحركة الاستمرار دون اعتماد حاسم على داعمين خارجيين يمكن استهدافهم بسهولة عبر العقوبات أو الضغوط السياسية، وهو ما يمنحها هامش مناورة أوسع في مواجهة الاستراتيجيات الدولية لتجفيف التمويل.

ثانيًا: الاقتصاد الجهادي بوصفه رافعة للحوكمة والسيطرة

لا يمكن فهم متانة حركة الشباب وقدرتها على الاستمرار من خلال تعداد مصادر التمويل فقط، بل عبر تحليل طبيعة "الاقتصاد الجهادي" الذي يحكم هذا التمويل. فالأهمية الحقيقية للجباية القسرية، على سبيل المثال، لا تكمن في قيمتها المالية المباشرة فحسب، بل في كونها مصدر دخل منتظم وقابل للتنبؤ، يتيح للحركة تخطيط نفقاتها التشغيلية والعسكرية على المدى المتوسط، ويمنحها استقلالًا نسبيًا عن تقلبات الدعم الخارجي.

وبالمثل، يُمثّل ابتزاز القطاع التجاري وشبكات الحوالات المالية أداة مزدوجة الوظيفة؛ إذ لا يقتصر دوره على رفد خزائن الحركة بالموارد، بل يُستخدم أيضًا كآلية للضبط الاجتماعي وربط الفاعلين الاقتصاديين المحليين ببنية التنظيم، بما يحوّل الاقتصاد المحلي إلى مساحة خاضعة للنفوذ الأمني للحركة. أما الأنشطة المرتبطة بتجارة الموارد والتهريب، وعلى رأسها الفحم، فتمثل مصدرًا أقل انتظامًا وأكثر عرضة للضغط الدولي، لكنها تكتسب أهميتها من قدرتها على

توليد عوائد مرتفعة في فترات زمنية قصيرة، إضافة إلى فتح قنوات تواصل مع شبكات إجرامية وإقليمية أوسع(٦٥).

وبهذا المعنى، لا يعمل الاقتصاد الجهادي كمنظومة تمويل فحسب، بل كأحد أعمدة "حوكمة الظل" التي تسمح لحركة الشباب بدمج السيطرة المالية بالسيطرة الأمنية والاجتماعية في آن واحد.

ثالثًا: نقاط الضعف البنيوية ومحدودية الاستدامة

على الرغم من عناصر القوة والمرونة السابقة، تعاني حركة الشباب من نقاط ضعف بنيوية كامنة، يأتي في مقدمتها اعتمادها المفرط على الإكراه والعنف لفرض السيطرة. فهذا النمط من الحكم يولّد، على المدى الطويل، حالة من السخط المكبوت داخل المجتمعات المحلية، ويُضعف القبول الاجتماعي، ما يجعل الحركة عرضة لانهيارات مفاجئة إذا ما توفرت بدائل أمنية أو خدمية أكثر مصداقية للسكان.

كما تمثل قابلية شبكات التمويل للاستهداف نقطة ضعف متنامية، في ظل توسّع التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة تمويل الإرهاب. فكلما ازدادت الضغوط على الوسطاء الماليين وشبكات الحوالات، ارتفعت كلفة إدارة الاقتصاد الجهادي، واضطرت الحركة إلى استخدام قنوات أكثر خطورة وأقل كفاءة، ما يزيد من هشاشة منظومتها المالية على المدى المتوسط.

ويُضاف إلى ذلك عامل التنافس الجهادي الداخلي، ولا سيما مع تنظيم داعش ــ ولاية الصومال، الذي، وإن كان أضعف عسكريًا، فإنه يشكّل مصدر استنزاف أيديولوجي وأمني، ويجبر حركة الشباب على تخصيص موارد إضافية لضبط الساحة الجهادية ومنع الانشقاقات، وهو ما يحدّ من قدرتها على توجيه كامل طاقتها نحو مواجهة الدولة وخصومها الإقليميين(٧٧).

رابعًا: توازن القوة والضعف في المدى المتوسط

تكشف قراءة متوازنة لعوامل القوة والضعف أن حركة شباب المجاهدين تمتلك قدرة عالية على التكيّف، لكنها تفتقر إلى مقومات الاستدامة طويلة الأمد بوصفها سلطة حكم مستقرة؛ فكلما توسّعت في فرض السيطرة القسرية وتعميق الاقتصاد الجهادي، ازدادت كلفة الحكم وارتفعت احتمالات التآكل الداخلي. وفي المقابل، فإن أي تحسّن ملموس في أداء الدولة الصومالية، أو نجاح في تقديم بدائل أمنية وخدمية فعّالة، كفيل بتقويض الأسس التي تقوم عليها مرونة الحركة.

وعليه، فإن قوة حركة الشباب ليست قوة مطلقة، بل قوة سياقية، ترتبط بضعف خصومها أكثر مما ترتبط بتفوقها الذاتي، وهو ما يجعل مستقبلها مرهونًا بتطورات البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية المحيطة بها.

المبحث الرابع عشر: السيناريوهات المستقبلية ومؤشرات الإنذار المبكر

لا تُطرح السيناريوهات الواردة في هذه الدراسة بوصفها تنبؤات حتمية لمسار حركة شباب المجاهدين، بل كأدوات تحليلية مساعدة لصنّاع القرار، تتيح استشراف المسارات المحتملة في ضوء التفاعلات البنيوية التي تناولتها المباحث السابقة، ولاسيما: طبيعة الاقتصاد الجهادي، والمرونة التنظيمية، والعلاقات الإقليمية العابرة للحدود، وحدود القوة والضعف البنيوية؛ وعليه، فإن هذه السيناريوهات تُبنى على محركات سببية قابلة للرصد، وتُربط بمؤشرات إنذار مبكر تساعد على تكييف السياسات الأمنية والسياسية قبل تبلور المسارات بشكل كامل.

السيناريو الأول: الاستمرار في نمط الاستنزاف والتوازن السلبي

ويُعدُّ هذا السيناريو هو السيناريو المرجّح؛ ويعود ترجيحه إلى بقاء حركة شباب المجاهدين فاعلًا مسلحًا قادرًا على إحداث تأثير أمني مستمر، دون أن يتمكن من تحقيق اختراق استراتيجي حاسم، ودون أن تنجح الدولة الصومالية وشركاؤها في القضاء عليه أو تفكيكه بنيويًا. وفي هذا الإطار، تحافظ الحركة على نموذج "المرونة تحت الضغط"، مستندة إلى اقتصادها الجهادي، وبنيتها الشبكية، وقدرتها على إعادة الانتشار، مع الاكتفاء بإدارة الصراع بدل حسمه.

ويتّسق هذا السيناريو مع ما أظهرته المباحث السابقة من أن قوة الحركة ليست مطلقة، لكنها كافية لإدامة حالة الاستنزاف، خصوصًا في ظل هشاشة الدولة، وتفاوت فاعلية الجهود الدولية، واستمرار الفجوات الأمنية والخدمية في الأطراف الريفية.

ومؤشرات الإنذار المبكر المرتبطة بهذا السيناريو تشمل: استمرار وتيرة الهجمات داخل المدن الكبرى دون تصاعد نوعي حاد؛ وبقاء الجباية القسرية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية؛ وتنفيذ عمليات عابرة للحدود بوتيرة محسوبة لا تستدعي ردًا إقليميًا واسعًا؛ واستمرار قدرة الحركة على تعويض خسائرها القيادية بسرعة نسبية .

إلى جانب ذلك، تمثل المرونة التنظيمية عنصرًا حاسمًا في قوة الحركة، إذ تعتمد على هياكل مؤسسية تسمح بتداول القيادة، وإعادة توزيع الأدوار، والتكيّف السريع مع المتغيرات الأمنية. وقد مكّنها هذا النمط التنظيمي من امتصاص الصدمات الناتجة عن استهداف قيادات الصف الأول أو تفكيك بعض شبكاتها، دون أن يؤدي ذلك إلى انهيار شامل أو فقدان القدرة على المبادرة.

كما تلعب الاستقلالية المالية النسبية دورًا مركزيًا في تعزيز هذه المرونة، حيث يتيح اقتصاد الجباية القسرية والأنشطة غير المشروعة

السيناريو الثاني: الانكماش الوظيفي تحت ضغط مالي وأمني متراكم

يفترض هذا السيناريو تحقيق قدر من النجاح النسبي في استراتيجيات المواجهة، ولاسيما في مجالي تجفيف الموارد المالية، واستهداف الشبكات الداعمة، بالتوازي مع تحسّن تدريجي في أداء القوات الحكومية الصومالية والحكم المحلي في بعض المناطق. وفي حال تحقق ذلك، قد تُضطر حركة الشباب إلى الانتقال من نمط "التمدد المرن" إلى نمط "البقاء الدفاعي"، مع تقليص نطاق عملياتها، والتركيز على حماية ما تبقى من شبكاتها الأساسية بدل السعي إلى توسيع النفوذ.

غير أن هذا السيناريو لا يفترض انهيار الحركة أو تفككها الكامل، بل انكماشها إلى فاعل أقل قدرة على المبادرة، وأكثر اعتمادًا على العنف الانتقائي منخفض الكلفة.

وتشمل مؤشرات الإنذار المبكر لهذا السيناريو: تصاعد فعلي في العقوبات المالية المؤثرة؛ وتفكيك شبكات حوالات أو وسطاء رئيسيين؛ وتراجع ملحوظ في العمليات المعقّدة عالية الكلفة (كالاقتحامات المتعددة أو التفجيرات الكبرى)؛ وازدياد مؤشرات الانشقاق أو التململ الداخلي؛ وتراجع قدرة الحركة على دفع الرواتب أو تعويض الخسائر البشرية.

ويفترض سيناريو الانكماش الوظيفي تآكل قدرة الحركة على الحفاظ على مستوى النشاط الحالي نتيجة تراكم الضغوط المالية والأمنية، وهو سيناريو يصبح أكثر قابلية للتحقق إذا ما طرأ اختلال ملموس على المؤشرات الرقمية المرتبطة بالتمويل والقدرة العملياتية؛ ففي حال تراجع الدخل السنوي إلى ما دون العتبة المقدّرة حاليًا (١٠٠ مليون دولار)، أو فقدت الحركة السيطرة على مراكز الجباية الحضرية ـــ ولا سيما مقديشو ـــ فإن ذلك سينعكس مباشرة على قدرتها على تمويل العمليات المعقّدة، ودفع الرواتب، والحفاظ على تماسكها الداخلي.

كما يرتبط هذا السيناريو بتراجع إضافي في عدد الهجمات والضحايا إلى مستويات أدنى من أرقام ٢٠٢٤، لا بوصفه إعادة ضبط تكتيكيًا، بل نتيجة عجز بنيوي عن تعويض الخسائر أو تنفيذ عمليات عالية الكلفة. وتكتسب مؤشرات مثل انخفاض وتيرة الهجمات داخل الصومال، أو تراجع القدرة على تنفيذ هجمات عابرة للحدود (مثل المتوسط المسجل في كينيا بنحو ٦ هجمات شهريًا في ٢٠٢٥) أهمية خاصة بوصفها دلائل على انكماش هامش المناورة الإقليمي.

وفي هذا الإطار، يصبح السيناريو الثاني مرهونًا بتحول المؤشرات الرقمية من الاستقرار النسبي إلى الانحدار المتواصل، بما يحدّ من قدرة الحركة على إدارة نموذج "الاقتصاد الجهادي" الذي يقوم عليه صمودها.

غير أن هذا السيناريو لا يفترض انهيار الحركة أو تفككها الكامل، بل انكماشها إلى فاعل أقل قدرة على المبادرة، وأكثر اعتمادًا على العنف الانتقائي منخفض الكلفة.

وتشمل مؤشرات الإنذار المبكر لهذا السيناريو: تصاعد فعلي في العقوبات المالية المؤثرة؛ وتفكيك شبكات حوالات أو وسطاء رئيسيين؛ وتراجع ملحوظ في العمليات المعقّدة عالية الكلفة (كالاقتحامات المتعددة أو التفجيرات الكبرى)؛ وازدياد مؤشرات الانشقاق أو التململ الداخلي؛ وتراجع قدرة الحركة على دفع الرواتب أو تعويض الخسائر البشرية.

ويفترض سيناريو الانكماش الوظيفي تآكل قدرة الحركة على الحفاظ على مستوى النشاط الحالي نتيجة تراكم الضغوط المالية والأمنية، وهو سيناريو يصبح أكثر قابلية للتحقق إذا ما طرأ اختلال ملموس على المؤشرات الرقمية المرتبطة بالتمويل والقدرة العملياتية؛ ففي حال تراجع الدخل السنوي إلى ما دون العتبة المقدّرة حاليًا (١٠٠ مليون دولار)، أو فقدت الحركة السيطرة على مراكز الجباية الحضرية ـــ ولا سيما مقديشو ـــ فإن ذلك سينعكس مباشرة على قدرتها على تمويل العمليات المعقّدة، ودفع الرواتب، والحفاظ على تماسكها الداخلي.

كما يرتبط هذا السيناريو بتراجع إضافي في عدد الهجمات والضحايا إلى مستويات أدنى من أرقام ٢٠٢٤، لا بوصفه إعادة ضبط تكتيكيًا، بل نتيجة عجز بنيوي عن تعويض الخسائر أو تنفيذ عمليات عالية الكلفة. وتكتسب مؤشرات مثل انخفاض وتيرة الهجمات داخل الصومال، أو تراجع القدرة على تنفيذ هجمات عابرة للحدود (مثل المتوسط المسجل في كينيا بنحو ٦ هجمات شهريًا في ٢٠٢٥) أهمية خاصة بوصفها دلائل على انكماش هامش المناورة الإقليمي.

وفي هذا الإطار، يصبح السيناريو الثاني مرهونًا بتحول المؤشرات الرقمية من الاستقرار النسبي إلى الانحدار المتواصل، بما يحدّ من قدرة الحركة على إدارة نموذج "الاقتصاد الجهادي" الذي يقوم عليه صمودها.

السيناريو الثالث: تدويل التهديد و«بحرنة» النشاط الجهادي

ينطلق هذا السيناريو من فرضية أن تصاعد الضغوط البرية والمالية قد يدفع حركة الشباب إلى تعويض خسائرها عبر توسيع نشاطها في الفضاء البحري، مستفيدة من شبكات التهريب، والعلاقات العابرة للحدود، والتقاطع الوظيفي مع فواعل غير نظامية ينشطون في البحر الأحمر وخليج عدن. وفي هذا السياق، لا يُفترض تحوّل الحركة إلى فاعل بحري تقليدي، بل إلى عنصر داعم ضمن اقتصاد التهريب البحري، أو مقدّم لخدمات لوجستية وأمنية غير مباشرة، بما يرفع من كلفة المواجهة الإقليمية والدولية.

ويتقاطع هذا السيناريو مع ما ورد في المباحث المتعلقة بالعلاقات الإقليمية وعلاقة الحركة بالحوثيين، حيث يُحتمل أن تلجأ الحركة إلى تعميق الروابط الوظيفية غير المعلنة، دون إعلان تحالفات صريحة، حفاظًا على هامش الإنكار وتفادي استعداء الحواضن المحلية.

وتشمل مؤشرات الإنذار المبكر المرتبطة بهذا السيناريو: تزايد التقارير عن تهريب بحري منظم مرتبط بالسواحل الصومالية؛ وتصاعد الحديث

الاستخباراتي عن اتصالات عابرة لخليج عدن؛ وارتفاع المخاطر الأمنية المرتبطة بالملاحة قرب القرن الإفريقي؛ وظهور أنماط جديدة من النشاط اللوجستي غير المباشر المرتبط بالجماعات المسلحة.

قراءة ترجيحية ختامية للسيناريوهات

استنادًا إلى مجمل ما تقدّم، يُعد سيناريو الاستنزاف والتوازن السلبي هو الأكثر ترجيحًا في المدى المنظور، نظرًا لتوازن عوامل القوة والضعف لدى حركة الشباب، وعدم نضوج شروط الحسم لا لصالح الحركة ولا ضدها؛ غير أن الانتقال الجزئي نحو السيناريو الثاني أو الثالث يظل ممكنًا في حال تغيّر أحد المحركات البنيوية الرئيسة، ولاسيما: مستوى الضغط المالي الحقيقي، أو طبيعة التفاعلات الإقليمية في البحر الأحمر وخليج عدن.

ومن ثم، فإن القيمة العملية لهذه السيناريوهات لا تكمن في ترجيح واحد منها بصورة جامدة، بل في استخدامها إطارًا ديناميكيًا لمراقبة المؤشرات، وتعديل السياسات قبل تحوّل المسارات المحتملة إلى وقائع صلبة.

المبحث الخامس عشر: نتائج الدراسة

تُفضي هذه الدراسة، في ضوء التحليل البنيوي والتنظيمي والعملياتي لحركة شباب المجاهدين في الصومال، إلى جملة من النتائج المركزية التي تُعيد توصيف طبيعة التنظيم وحدود قوته، وتكشف في الوقت ذاته عن مواطن هشاشته البنيوية، ويمكن إجمال أبرز هذه النتائج على النحو الآتي:

أولًا: تُثبت الدراسة أن حركة شباب المجاهدين لا يمكن اختزالها في كونها تنظيمًا إرهابيًا تقليديًا يعتمد على العنف المسلح فحسب، بل تمثل نموذجًا متقدمًا لـ"فاعل غير دولتي مركّب" يجمع بين التمرد المسلح، وحوكمة الظل، والاقتصاد الجهادي، وبناء شبكات علاقات وظيفية عابرة للحدود. وقد مكّن هذا النموذج الحركة من تحقيق قدر عالٍ من الصمود والتكيّف، رغم الضربات العسكرية المتكررة.

ثانيًا: تُظهر النتائج أن مصدر القوة الرئيس للحركة لا يكمن في تفوق عسكري حاسم، بل في قدرتها على استثمار هشاشة الدولة الصومالية، وملء الفراغات الأمنية والخدمية ببدائل قسرية، مدعومة بنظام جباية منظم واقتصاد ظل مستقر نسبيًا. وفي المقابل، فإن هذه القوة تظل قوة سياقية ومشروطة باستمرار ضعف الدولة، وليست قوة ذاتية قابلة للاستدامة طويلة الأمد.

ثالثًا: تكشف الدراسة أن البنية المالية للحركة، ولا سيما نظام الجباية القسرية والابتزاز الاقتصادي، تمثل العمود الفقري لاستمراريتها، ليس فقط بوصفها مصدر تمويل، بل كأداة للسيطرة الاجتماعية وربط الفاعلين المحليين ببنية التنظيم؛ غير أن هذه البنية، على متانتها الظاهرية، تحمل في داخلها نقاط ضعف متنامية، مع تصاعد السخط المجتمعي وتزايد الضغوط الدولية على شبكات التمويل والتهريب.

رابعًا: تؤكد النتائج أن العلاقة بين حركة الشباب والبيئة الإقليمية المحيطة بها تقوم على منطق براجماتي وظيفي، لا على تحالفات أيديولوجية مستقرة. ويبرز ذلك بوضوح في احتمالات التقاطع المحدود مع جماعة الحوثي في اليمن، والذي يظل ـــ وفق المعطيات المتاحة ـــ في إطار تبادل مصالح ظرفي عبر شبكات تهريب ووسطاء، دون أن يرقى إلى مستوى التحالف أو التنسيق العملياتي المباشر.

خامسًا: تُبيّن الدراسة أن المقاربات الأمنية ـــ العسكرية وحدها، رغم تحقيقها نجاحات تكتيكية مرحلية، أخفقت في تفكيك البنية العميقة للحركة، بل أسهمت أحيانًا في تعزيز سرديتها التعبوية. وتخلص النتائج إلى أن غياب المسارات السياسية والتنموية الموازية أسهم في إعادة إنتاج البيئة الحاضنة للعنف، ومنح الحركة قدرة متجددة على إعادة التموضع.

سادسًا: ترجّح النتائج استمرار سيناريو "الاستنزاف والتوازن السلبي" في المدى المنظور، حيث تبقى الحركة قادرة على تنفيذ هجمات مؤثرة دون تحقيق حسم استراتيجي، ودون أن تنجح الدولة الصومالية في القضاء عليها، ما لم يحدث تحول نوعي في بنية الحكم المحلي، أو في مسارات تجفيف الموارد المالية والشبكية للتنظيم.

وتؤكد هذه النتائج، مجتمعة، أن حركة شباب المجاهدين تمثل تهديدًا مركّبًا يتجاوز البعد الأمني المباشر، ويستدعي مقاربة شاملة تعالج الجذور السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سمحت ببقائها واستمرار تأثيرها داخل الصومال وفي محيطه الإقليمي.

المبحث السادس عشر: توصيات لدول الخليج وأمن البحر الأحمر

نظرًا لكون دول الخليج هي أكثر دول المنطقة تضررًا من تنامي حركة شباب الصومال وأنشطتها، توصي الدراسة هذه الدول بالتوصيات التالية:

١) بناء مقاربة خليجية موحَّدة للبحر الأحمر وخليج عدن

تحتاج دول الخليج إلى الانتقال من ردود الفعل المتفرقة إلى إطار تنسيقي خليجي يعامل البحر الأحمر وخليج عدن كـ"منظومة أمن قومي ممتدة" لا كساحة بعيدة. ويعني ذلك عمليًا: توحيد تعريف التهديد (حركة الشباب/التهريب/القرصنة/تهديد الملاحة/التقاطع مع الحوثيين)؛ واعتماد "قواعد اشتباك سياسية" مشتركة يُحدد من خلالها: ما الذي يُعدّ تصعيدًا؟ وما الذي يستدعي إجراءات بحرية/دبلوماسية/مالية؟ ثم إنشاء خلية تنسيق خليجية دائمة تربط وزارات الدفاع والداخلية والخارجية والمالية وهيئات الموانئ.إلى جانب ذلك، تمثل المرونة التنظيمية عنصرًا حاسمًا في قوة الحركة، إذ تعتمد على هياكل مؤسسية تسمح بتداول القيادة، وإعادة توزيع الأدوار، والتكيّف السريع مع المتغيرات الأمنية. وقد مكّنها هذا النمط التنظيمي من امتصاص الصدمات الناتجة عن استهداف قيادات الصف الأول أو تفكيك بعض شبكاتها، دون أن يؤدي ذلك إلى انهيار شامل أو فقدان القدرة على المبادرة.

كما تلعب الاستقلالية المالية النسبية دورًا مركزيًا في تعزيز هذه المرونة، حيث يتيح اقتصاد الجباية القسرية والأنشطة غير المشروعة

٢) تحويل أمن الملاحة إلى "إدارة مخاطر" متعددة الطبقات

يتطلب أمن الملاحة عدم الاكتفاء بزيادة الدوريات، والانتقال إلى إجراء أكثر فعالية، وهو تبنّي نموذج طبقات الحماية، الذي يمكن أن يتمثل في:

طبقة أولى دفاعية قريبة من الموانئ والسواحل الخليجية (حماية الموانئ، نقاط فحص متقدمة، تدقيق سلاسل الإمداد)؛

وطبقة ثانية في خطوط الملاحة (مرافقة عند الحاجة، ممرات آمنة، تبادل معلومات فوري)،

وطبقة ثالثة استباقية في "نقاط الاختناق"التي تخدم الشبكات (مسارات التهريب، وسطاء الشحن، شركات واجهة).

وتكمن القيمة هنا في أن معظم تهديدات الفاعلين غير الدولتيين تُدار عبر الشبكات، لا عبر مواجهة بحرية مفتوحة.

٣) استهداف "البنية الشبكية" للتهريب بدل مطاردة الأعراض

بما أن علاقة حركة الشباب بالحوثيين أقرب ما تكون إلى تقاطع وظيفي عبر وسطاء ومسارات منها إلى التحالف ـــ وفق ما خلصت إليه الدراسة في المباحث التي تناولت تلك العلاقة ـــ فإن نقطة الضعف ليست في "التحالف" بل في سلسلة الوسطاء: ناقل/مخزّن/ممول/مُسهِّل؛ وعليه تكون التوصية المباشرة هي : إنشاء قائمة خليجية محدثة للوسطاء ومساراتهم (أسماء شركات، سفن، سماسرة، نقاط تفريغ)، ثم تنفيذ إجراءات متزامنة: ضبط بحري انتقائي، حظر تأمين/شحن، تجميد أصول، ومنع دخول الموانئ؛ إذ إن هذا النهج يخنق الشبكة دون دفع الأطراف إلى تصعيد علني.

٤) تشديد رقابة الموانئ وسلاسل الإمداد على أساس "المخاطر العالية"

لا يأتي التهديد غالبًا عبر شحنات كبيرة وواضحة، بل عبر شحنات صغيرة متكررة وتلاعب بالمستندات؛ والأفضل لمواجهة ذلك هو تطبيق تفتيش مُوجَّه للمخاطر بدل التفتيش العشوائي: تدقيق أعلى على مسارات بعينها (خليج عدن/سواحل القرن الإفريقي/موانئ وسيطة)، وربط الموانئ الخليجية بقاعدة إنذار مبكر للوثائق المزورة وأنماط الشحن غير المعتادة؛ فتنفيذ هذا الإجراء يُقلّل كلفة الرقابة ويرفع فعاليتها.

٥) مكافحة تمويل الإرهاب: الانتقال من "التجفيف العام" إلى "الضربات الذكية"

يقوم اقتصاد حركة الشباب على الجباية، والابتزاز، وشبكات غير نظامية ـــ كما أوضحت الدراسة ـــ وعليه يكون المطلوب خليجيًا، ليس الامتثال فقط للعقوبات، بل بناء قدرة على تحويل مكافحة التمويل إلى عمليات دقيقة تستهدف: تحديد الوسطاء الماليين المرتبطين بالمسارات البحرية؛ ومراقبة التحويلات الصغيرة المتكررة؛ ورفع التنسيق بين وحدات التحريات المالية الخليجية؛ ثم مزج ذلك بإجراءات قانونية سريعة (تجميد مؤقت، منع سفر، حظر تعاملات)؛ الأهم في هذا السياق، هو جعل "تكلفة الوساطة" أعلى من عائدها.

٦) سدّ الفجوة بين الأمن والتنمية في القرن الإفريقي عبر "حِزم استقرار" لا مشاريع متفرقة

تعيش الحركة ـ كما تبين من الدراسة ـــ على هشاشة الدولة، ولذلك فإن الأمن البحري وحده لا يكفي؛ ومن ثم تكون التوصية هي تبنّي حزم استقرار مركّزة في مناطق ساحلية/ممرات

تجارية داخل الصومال والقرن الإفريقي، تتمثل في: دعم خفر السواحل؛ ودعم عدالة محلية وخدمات أساسية؛ وتمكين اقتصاد محلي بديل عن اقتصاد التهريب. والمقصود هنا حزم صغيرة عالية الأثر، قابلة للقياس، وليست برامج إنمائية واسعة بلا نتائج أمنية محسوسة.

٧) عقد شراكات أمنية مع "الدول المحورية" في الضفة المقابلة دون تسييس مفرط

الأكثر نفعًا لدول الخليج هو تعزيز التعاون مع جيبوتي والصومال (حكومة اتحادية + ولايات ساحلية) ومع الشركاء الإقليميين عند الحاجة، لكن بشرط أن يكون التعاون عمليًا ومشروطًا بالأداء: تدريب، معدات مراقبة ساحلية، تبادل معلومات، دعم قضائي لملاحقة المهربين، مع مؤشرات أداء واضحة. والهدف من ذلك هو تقليل المساحات الرخوة التي تستغلها الشبكات، وليس الدخول في استقطابات تُضعف التنفيذ.

٨) إدارة مخاطر التقاطع بين الحوثيين وحركة الشباب دون تضخيم أو إنكار

من الخطر بمكان ـ سياسيًا وإعلاميًا ـ الوقوع في أحد طرفين، إما: تضخيم العلاقة كتحالف ثابت (يدفع إلى تصعيد ويُحرج الشركاء المحليين)، أو إنكارها بالكامل عبر (ترك الشبكات تعمل). وهنا تكون التوصية هي: اعتماد صيغة رسمية دقيقة تتمثل في تحقيق "تقاطع وظيفي محتمل عبر وسطاء ومسارات تهريب"، ثم بناء استجابة متدرجة: من مراقبة وتقويم، إلى تعطيل الشبكات، إلى إجراءات أشد إذا ظهرت مؤشرات نوعية (انتقال في نوعية السلاح/تكرار المسارات/دلائل دفع وتمويل).

٩) تفكيك الدعاية المتطرفة عبر "المصداقية" لا عبر الخطاب وحده

تحقق حركة الشباب مكاسبها الداخلية والإقليمية من خلال سردية "العدالة/مقاومة الفساد/الاحتلال"؛ وعليه فإن المواجهة الخليجية الأكثر جدوى هي دعم خطاب ديني/مجتمعي محلي موثوق في الصومال والقرن الإفريقي، لكن بشرط ربطه بتحسينات ملموسة (خدمات/أمن محلي/فرص)؛ مع الاقتناع بأن أية حملة رسائل دون أثر على الأرض ستبدو دعاية مضادة ضعيفة.

١٠) إنشاء لوحة مؤشرات إنذار مبكر خليجية للبحر الأحمر وخليج عدن

حتى تصبح السيناريوهات أدوات قرار، تُحوَّل إلى لوحة متابعة شهرية تُدار خليجيًا، وتشمل مؤشرات مثل:

ارتفاع تقارير التهريب المنظم عبر خليج عدن، تغيرات مفاجئة في أنماط الشحن والتأمين؛ وظهور وسطاء جدد أو شركات واجهة؛ وزيادة هجمات نوعية لحركة الشباب قرب السواحل، أو مؤشرات نوعية على انتقال سلاح/معدات. وأن تُحدِّد هذه اللوحة "عتبات" واضحة تُطلق إجراءات تلقائية (تعزيز مرافقة، تفتيش مُوجَّه، تجميد أصول، تنبيه الموانئ، تحرك دبلوماسي).

خاتمة الدراسة

تؤكد هذه الدراسة أن حركة شباب المجاهدين في الصومال ليست ظاهرة عابرة أو نتاجًا أمنيًا صرفًا، بل تعبير بنيوي عن اختلالات عميقة في بنية الدولة الصومالية والبيئة الإقليمية المحيطة بها. وقد أظهر التحليل أن قدرة الحركة على الصمود لا تنبع من تفوقها الذاتي بقدر ما ترتبط باستمرار هشاشة مؤسسات الحكم، وضعف البدائل الأمنية والخدمية، وتداخل شبكات الاقتصاد غير المشروع عبر الحدود.

كما تُبرز الخاتمة أن التعامل مع هذا التهديد لا يمكن أن يظل حبيس المقاربات العسكرية أو الأمنية المجتزأة، بل يتطلب انتقالًا من إدارة الأزمة إلى معالجتها جذريًا، عبر تفكيك منظومات التمويل والحوكمة الموازية، وتعزيز الحكم المحلي، وربط الأمن بالتنمية، وتكثيف التنسيق الإقليمي، ولا سيما في الفضاء البحري للبحر الأحمر وخليج عدن.

وفي هذا الإطار، تخلص الدراسة إلى أن مستقبل حركة شباب المجاهدين سيظل مرهونًا بقدرة الدولة الصومالية وشركائها الإقليميين والدوليين على تقليص البيئة المنتجة للعنف، أكثر من ارتباطه بمصير الحركة ذاته، بما يجعل مسار المواجهة طويل الأمد اختبارًا حقيقيًا لإرادة بناء الدولة والاستقرار المستدام في القرن الإفريقي.

مصادر الدراسة

(١) انظر: المركز العربي لدراسات التطرف: (حركة الشباب المجاهدين)، مجهول تاريخ النشر، متاح على الرابط المختصر: https://2u.pw/Xy3Vb.

(٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: د. السيد عوض عثمان: (بناء الدولة أزمة المصالحة الصومالية)، كراسات استراتيجية، العدد ١٤٧- السنة الخامسة عشرة ـــ ٢٠٠٥، متاح على الرابط: https://www.mafhoum.com/press9/254P3.htm

(٣) المركز الديمقراطي العربي: (الحركات الإرهابية في الصومال بين الاهداف واستراتيجيات المواجهة " حركة شباب المجاهدين نموذجا ")، تاريخ النشر: ١٤ يوليو ٢٠٢٤ ، متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=٩٨٧٨٢

(٤) مجموعة الأزمات الدولية: (الإسلاميون في الصومال)، تاريخ النشر: ١٢ ديسمبر ٢٠٠٥، متاح على الرابط المختصر: https://2u.pw/ADePu.

(٥) مركز الجزيرة للدراسات: (تحولات التيارات الإسلامية الصومالية: المشاركة في الدولة ومناهضتها)، تاريخ النشر: ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/٦٠٦٥

(٦) مركز الجزيرة للدراسات: (الواقع الصومالي المتأزم)، تاريخ النشر: ٧ يونيو ٢٠٠٩، متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/20117221511687413.html

(٧) موقع العهد الإخباري: (الدور الأميركي في الصومال.. بلاد مفككة ومتشرذمة)، تاريخ النشر: ٧ يناير ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://alahednews.news/article.php?id=38537&cid=124

(٨) ترينذز للبحوث والاستشارات: (حركة الشباب "الصومالية".. تحولات الصعود والهبوط)، تاريخ النشر: ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح على الرابط المختصر: https://goo.su/X3P5llg

(٩) مركز رع للدراسات الاستراتيجية: (تحركات متتالية: ماذا تريد إثيوبيا من الصومال؟)، تاريخ النشر: ١٩ أكتوبر، ٢٠٢٤، متاح على الرابط المختصر: https://rcssegypt.com/19050

(١٠) مركز دراسات القرن الإفريقي: (الصومال معرضة لخطر التحول إلى دولة جهادية)، تاريخ النشر: ١٧ نوفمبر، ٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://africacenter.org/publication/asb45en-/somalia-risk-jihadist-state

(١١) الأمم المتحدة ـــ فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، (تقرير فريق الرصد حول الصومال)، ١٥ أكتوبر ٢٠١٩، متاح على: https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/751/work-and-mandate

(١٢) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية: (العلاقة بين تنظيم القاعدة وحركة الشباب الصومالية)، ٣ نوفمبر ٢٠٢٠، متاح على: https://kfcris.com/ar/view/post/318

(١٣) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: (شبح الصقر الأسود.. حركة الشباب ومخاطر إعادة تشكيل خريطة الإرهاب الدولي) ، تاريخ النشر: ١٥ يوليو، ٢٠٢٥، متاح على الرابط المختصر: https://goo.su/enwUF8

(١٤) أبو مصعب السوري: (دعوة المقاومة الإسلامية العالمية)، تاريخ النشر: ٢٠٠٤،متاح على الرابط:

https://soundcloud.com/user-950746149/8a-1?in=hesham-ramos/sets/x95whobh3ndx

(١٥)مركز الإمارت للسياسات/ وحدة دراسات القرن الأفريقي: (عودة خطر حركة الشباب «: تقييم الخبراء وجهود مكافحة الإرهاب في الصومال)، تاريخ النشر: ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://epc.ae/ar/details/scenario/taqyim-almashhad-alamni-wafaq-juhud-mukafahat-al-iihab-fi-alsuwmal

(١٦) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: (معاقبة العشائر: لماذا تزايد استهداف حركة الشباب الصومالية للمدنيين؟)، تاريخ النشر: ١٥ أغسطس، ٢٠٢٤، متاح على الرابط المختصر: https://h7.cl/1nAoB

(١٧) بي بي سي نيوز عربي: (حركة الشباب الصومالية تعلن انضمامها إلى تنظيم القاعدة)، تاريخ النشر: ١٠ فبراير ٢٠١٢، متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/02/120210_somalia_shabab_joins_alqaeda

(١٨) مجموعة الأزمات الدولية: (تنظيم القاعدة في شرق أفريقيا)، تاريخ النشر: ٢٠١٤، متاح على الرابط: https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa

(١٩) المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات: ("حركة الشباب" الصومالية - المخاطر والتهديدات الأمنية)، تاريخ النشر: ١١ يونيو ٢٠٢١، متاح على الرابط المختصر: https://h7.cl/1iAn0

(٢٠) العربية نت:(حركة "شباب المجاهدين" تفرض الشريعة في مرفأ مركا الصومالي)، تاريخ النشر: ١٣ نوفمبر ٢٠٠٨، متاح على الرابط: https://www.alarabiya.net/articles/2008%2F11%2F13%2F60037 ، وأيضًا: هيومن رايتس ووتش: (حركة الشباب وفرض الشريعة في الصومال)، تاريخ النشر: ٢٠١١، متاح على الرابط: https://www.hrw.org/ar/report/2011

(٢١) الأمم المتحدة: (تقرير فريق الرصد المعني بحركة الشباب)، تاريخ النشر:

٢٠١٩، متاح على الرابط: https://www.un.org/securitycouncil

(٢٢) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية: (الخطاب الديني لدى الحركات الجهادية: بين التعبئة والواقع)، تاريخ النشر: ٢٠٢٠، متاح على الرابط المختصر: https://kfcris.com/ar.

(٢٣) (بي بي سي) عربي نت: (كيف تجمع حركة الشباب المتشددة "إيرادات أكثر من الحكومة" في الصومال؟)، تاريخ النشر: ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٠ متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-54700805

(٢٤) مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات: (الظلالُ الممتدةُ من اليمن إلى الصومال (تحالفُ الحوثي وحركة الشباب)، تاريخ النشر: ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط المختصر: https://2cm.es/1nAKy

(٢٥) معهد دراسات الأمن (Institute for Security Studies – ISS)، «حركة الشباب في الصومال: البنية التنظيمية والقدرة على الصمود»، يونيو ٢٠٢٢،

https://issafrica.org/research/east-africa-report/al-shabaab-structure-and-resilience-in-somalia

(٢٦) مركز مكافحة الإرهاب – كلية ويست بوينت العسكرية (CTC West Point): «تطور حركة الشباب: الأعداد، الاستراتيجية، والمرونة التنظيمية»، أبريل ٢٠٢٤،

https://ctc.westpoint.edu/the-evolution-of-al-shabaab-numbers-strategy-and-resilience/

(٢٧) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: «تقرير فريق الخبراء المعني بالصومال المقدم إلى مجلس الأمن (٢ نوفمبر ٢٠٢٥، S/٢٠٢٥/٧٧٧)»، https://undocs.org/S/2025/777

(٢٨) معهد الاقتصاد والسلام (Institute for Economics & Peace): «مؤشر الإرهاب العالمي ٢٠٢٥»، تاريخ النشر: مارس ٢٠٢٥، متاح على الرابط:

https://www.visionofhumanity.org/resources/global-terrorism-index-٢٠٢٥/

(٢٩) وزارة الخزانة الأمريكية ــ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)،«Al-Shabaab: Treasury Sanctions and Financial Networks»، تاريخ النشر: فبراير ٢٠٢٤، متاح على الرابط:

https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy2080

(٣٠) فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالصومال: «تقرير فريق الخبراء بشأن تمويل حركة شباب المجاهدين»، تاريخ النشر: أكتوبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/751/panel-of-experts/reports

(٣١) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: «التقرير الدوري للأمين العام حول التهديدات الأمنية في شرق أفريقيا المرتبطة بحركة الشباب»، تاريخ النشر: أغسطس ٢٠٢٥، متاح على الرابط:

https://www.un.org/securitycouncil/content/reports-secretary-general-somalia

(٣٢) المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود (GI-TOC)، «The Economics of Al-Shabaab: Illicit Taxation and Urban Revenue in Mogadishu»، تاريخ النشر: نوفمبر ٢٠٢٣، متاح على الرابط

https://globalinitiative.net/analysis/economics-of-al-shabaab-mogadishu/

(٣٣) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ــ جامعة بغداد: (التنظيمات الإرهابية في أفريقيا: بوكو حرام، حركة شباب المجاهدين نموذجًا)، (دراسة) منشورة في مجلة (حمورابي) للدراسات، العدد (٤٩)، السنة الثالثة عشرة ــ ٢٠٢٤، ص ٤٥ ــ ٧٥، متاحة على الرابط المختصر: https://2cm.es/1nANS

(٣٤) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ــ جامعة بغداد:(حركة شباب المجاهدين وأثرها في دافع الصومال السياسي)، (دراسة) منشولاة في مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد (٦٠)، العدد (٤)، سنة ٢٠٢١/ ١٤٤٣، تاريخ

النشر: متاحة على الرابط: https://www.researchgate.net/publication/357337357_hrkt_shbab_almjahdyn_wathrha_fy_waq_alswmal_alsyasy

(٣٥) المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط: (بروباجندا الإرهاب: الدعاية الإعلامية لحركة الشباب الصومالية)، تاريخ النشر: ٣ فبراير ٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://ncmes.org/3188/

(٣٦) مركز رع للدراسات الاستراتيجية: (هل تتصاعد عمليات "شباب المجاهدين" في دول جوار الصومال؟)، تاريخ النشر: ٣٠ يوليو ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://rcssegypt.com/14765. وأيضًا: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: (تصاعد هجمات حركة الشباب الصومالية داخلياً وخارجيًا)، تاريخ النشر: ١١ أغسطس ٢٠٢٢، متاح على الرابط المختصر: https://goo.su/0hWhFC.

(٣٧) مجلة (متابعات إفريقية)، مجلة فصلية عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية: (مصادر تمويل الجماعات الجهادية في القارة الإفريقية)، (دراسة) منشورة في مجلة (متابعات إفريقية)، العدد ١٠، فبراير ٢٠٢١، ص ٥٨ ــ ٦٧، متاحة على الرابط: https://kfcris.com/pdf/21b27bd9728644da5892094fa645e32d602ba4435680f.pdf.

(٣٨)موقع: (مكافآت من أجل العدالة) الأمريكي: (أبو عبيدة (ديري)، مجهول تاريخ النشر، متاح على الرابط المختصر: ، https://h7.cl/1nYoG

(٣٩) مجموعة الأزمات الدولية، حركة الشباب المجاهدين: البنية القيادية والتحولات التنظيمية، تقرير تحليلي، بروكسل، ٢٠١٩، متاح على: https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/somalia

(٤٠) المركز العربي لدراسة التطرف: (حركة الشباب المجاهدين)، مجهول تاريخ النشر، متاح على الرابط المختصر: https://2cm.es/1iX21

(٤١) المركز العربي لدراسة التطرف: (أحمد ديري (أحمد عمر ــ أبو عبيدة الصومالي)، مجهول تاريخ النشر، متاح على الرابط المختصر: https://2u.pw/Xy3Vb

(٤٢) فريق الرصد التابع لمجلس الأمن الدولي، تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وحركة الشباب، الأمم المتحدة، نيويورك، تقارير دورية (٢٠١٨-٢٠٢٣)، متاح على الرابط: https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/٧٥١

(٤٣) مركز مكافحة الإرهاب – ويست بوينت (CTC Sentinel)،

Bryden, M.، The Reinvention of Al-Shabaab: A Strategy of Choice or Necessity?، مجلة CTC Sentinel، المجلد ٧، العدد ١١، ٢٠١٤، متاح على الرابط:

https://ctc.westpoint.edu/the-reinvention-of-al-shabaab

(٤٤) المركز العربي لدراسة التطرف: (حركة الشباب المجاهدين)، مرجع سابق.

(٤٥) الوكالة الأوروبية للجوء (EUAA)، الصومال: حركة الشباب – القيادة والبنية ومناطق النفوذ، تقرير معلومات بلد المنشأ، لوكسمبورغ، ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://www.euaa.europa.eu/coi/somalia

(٤٦) المركز العربي لدراسة التطرف: (أحمد ديري (أحمد عمر ـــ أبو عبيدة الصومالي)، مجهول تاريخ النشر، مرجع سابق.

(٤٧) المركز الوطني الأمريكي لمكافحة الإرهاب (NCTC)، حركة الشباب المجاهدين: ملف تنظيمي، واشنطن، تحديثات دورية، متاح على:

https://www.dni.gov/nctc/groups/al_shabaab.html

(٤٨) موقع: (مقديشيو برس):(كيف بنت حركة الشباب الصومالية شبكتها المالية؟)، مجهول تاريخ النشر، متاح على الرابط المختصر: https://h7.cl/1nVeF

(٤٩) مجموعة الخدمات البحثية: (قراءات سياسية: عملية شباب المجاهدين في كينيا.. المقدمات والأسباب) ، تاريخ النشر: ١٥ أبريل ٢٠١٥، متاح على الرابط:

https://rsgleb.org/article.php?id=717&cid=11&catidval=0

(٥٠) مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات: (هل نشهد حرب أوجادين جديدة.. دوافع تمدد حركة الشباب وتأثيرها على العلاقات الإثيوبية الصومالية)، تاريخ النشر:١٣ أغسطس ٢٠٢٢، متاح على الرابط المختصر: https://2cm.es/1nBnv.

(٥١) مركز مقديشو للبحوث والدراسات: (تنظيم الشباب في الصومال: خريطة النفوذ والسيطرة)، تاريخ النشر: ١١ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح على الرابط المختصر: https://2cm.es/1iAJd

(٥٢) موقع: (سودان تريبون نت): (بعد تمدد حركة الشباب المجاهدين الصومالية.. السودان وإثيوبيا في أجندة القاعدة)، تاريخ النشر: ١٤ أغسطس ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://sudantribune.net/article/262740

(٥٣) نفذت حركة الشباب الصومالية هجمات نوعية استهدفت منشآت أمنية ومدنية في كينيا وأوغندا، مستخدمة انتحاريين وسيارات مفخخة لضرب استقرار البلدين، انتقامًا منهما لمشاركتهما في قوات الاتحاد الأفريقي؛ ومن أبرز الهجمات التي تم تنفيذها: حصار مركز "ويست غيت" التجاري (٢٠١٣)، ومجزرة جامعة غاريسا (٢٠١٥)، وهجمات منطقة مانديرا لاستهداف المسؤولين الحكوميين والسكان المحليين في المناطق الحدودية، وهجوم فندق دوسيت د٢ (٢٠١٩) في نيروبي في كينيا؛ أما أوغندا فكانت أبرز الهجمات: تفجيرات كمبالا (٢٠١٠)، وهي تفجيرات انتحارية مزدوجة استهدفت مناطق تجمع مشاهدين لمباريات كأس العالم، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٧٠ شخصًا، كمااعتمدت الحركة تفجيرات وتخطيطاً لهجمات ضد منشآت حيوية رداً على الدعم الأوغندي في الصومال. انظر: موقع: ساينس دايركت:(فهم تاريخ وعمليات حركة الشباب في كينيا من منظور مبدأ كانط الأخلاقي المطلق)، تاريخ النشر: أكتوبر ٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2590291125002384#ack0010

(٥٤) (المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات)، ألمانيا وهولندا: (أمن دولي ـ دوافع الاهتمام الأمريكي بالصومال في ظل تهديدات الحوثيين للبحر الأحمر)، (ملف)، تاريخ النشر:١ أبريل ٢٠٢٥، متاح على الرابط المختصر: https://2u.pw/qrXXW

(٥٥) مركز الجزيرة للدراسات: (لماذا يتعاظم الاهتمام الغربي بالصومال؟)، تاريخ النشر: ٧ أغسطس ٢٠١٤، متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/08/201487615092184.html

(٥٦) المركز العربي لدراسات التطرف: (تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يشيد بأنشطة حركة الشباب في شرق إفريقيا)، مجهول تاريخ النشر، متاح على الرابط المختصر: https://2cm.es/1iBpH. وأيضًا: بي بي سي نيوز عربي: (حركة الشباب الصومالية تعلن انضمامها إلى تنظيم القاعدة)، مرجع سابق.

(٥٧) الجزيرة نت: (الزكاة أهم مواردها.. كيف بنت حركة الشباب الصومالية شبكتها المالية؟)، تاريخ النشر: ١٨ مارس ٢٠٢٤، متاح على الرابط المختصر: https://2cm.es/1nB1X؛ وأيضًا: مجلة (متابعات إفريقية)، مجلة فصلية عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية: (مصادر تمويل الجماعات الجهادية في القارة الإفريقية)، مرجع سابق.

(٥٨) بوابة الحركات الإسلامية: (حركة الشباب وتمويل الإرهاب: كيف يواجه الصومال اقتصاد الظل المسلح؟)، تاريخ النشر: ٥ أغسطس ٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://www.islamist-movements.com/71824

(٥٩) مركز سمت للدراسات: (كيف أثرت الأزمة السياسية في الصومال على الأوضاع الأمنية؟)، تاريخ النشر: ١١ أبريل ٢٠٢٢، متاح على الرابط المختصر: https://2cm.es/1nBKf .

(٦٠) مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات: (حركة الشباب والصومال: تصعيد جديد وأزمات متفاقمة)، تاريخ النشر: ٢١ مايو ٢٠٢٥، متاح على الرابط المختصر: https://n9.cl/y6rt7k.

(٦١) موقع: جيسكا: (معضلة الصومال)، تاريخ النشر: ١٢ يناير ٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://www.geeska.com/ar/mdlt-alswmal

(٦٢) موقع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: (تأثير حركة الشباب الصومالية على أمن البحر الأحمر)(دراسة) تاريخ النشر: ٢٠٢٣، متاح على الرابط: lhttps://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp/article/view/138/108

(٦٣) موقع مجلة السياسة الدولية: (دور "شباب المجاهدين" في إشعال الصراع الدولي على الصومال)، تاريخ النشر: ٥ أكتوبر ٢٠١٧، متاح على الرابط: https://www.siyassa.org.eg/News/15349.aspx.

(٦٤) مؤسسة راند: (استراتيجية مكافحة الإرهاب والتمرّ د في الصومال)، تاريخ النشر: ٢٠١٦، (تقرير)، متاح على الرابط: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1500/RR1539/RAND_RR1539z1.arabic.pdf

(٦٥) مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات: ("الإرهاب والانقسام السياسي"..

الصومال بين مطرقة الإرهاب وسندان الانقسام السياسي.. قراءة في العلاقة التبادلية)، (دراسة)، تاريخ النشر: ٤ يونيو ٢٠٢٥، متاحة على الرابط: https://alyoum8.net/posts/95561

(٦٦) مركز سوث للأخبار والدراسات: (ما حقيقة ودوافع تعاون الحوثيين وحركة الشباب في الصومال؟)، تاريخ النشر: ٢٥ يونيو ٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://south24.net/news/news.php?nid=4039. وأيضًا:

(٦٧) موقع (الشرق نيوز): (ماذا وراء دفع واشنطن مئات الجنود ضد "حركة الشباب" الصومالية؟)،

تاريخ النشر: ١٠ يونيو ٢٠٢٢، متاح على الرابط المختصر: https://url-shortener.me/9N7Z.

موقع وزارة الخزانة الأمريكية: (وزارة الخزانة الأمريكية تعيّن جهات تسهيل مالية لحركة الشباب)، تقرير ، تاريخ النشر: ١٧ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy1028

(٦٨) انظر: (الجزيرة نت): (حرب الصومال الشاملة على حركة الشباب.. الإنجازات والتحديات)، تاريخ النشر: ٢٨/ مارس ٢٠٢٤، متاح على الرابط المختصر: https://2u.pw/rhA6h.

(٦٩) موقع: (مجلة منبر الدفاع الأفريقي) (ADF)، مجلة فصلية تصدر عن القيادة العسكرية الأمريكية لقارة أفريقيا: (استقواء حركة الشباب باحتدام الخلاف بين الولايات الصومالية)، تاريخ النشر: ١٩ أغسطس ٢٠٢٥، متاح على الرابط المختصر: https://url-shortener.me/9NEQ.

(٧٠) انظر الأسباب الداخلية لاستمرار حركة شباب الصومال في: مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات: ("الإرهاب والانقسام السياسي".. الصومال بين مطرقة الإرهاب وسندان الانقسام السياسي.. قراءة في العلاقة التبادلية)، مرجع سابق.

(٧١) (اندبندنت عربية): (حركة الشباب الصومالية أقوى وأثرى حلفاء "القاعدة")، تاريخ النشر: ٣ فبراير ٢٠٢٢، متاح على الرابط المختصر: https://url-shortener.me/9NIQ.

(٧٢) (الجزيرة نت): (لهذه الأسباب يعجز الصومال عن القضاء على حركة الشباب)، تاريخ النشر: ١٩ سبتمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط المختصر: https://2u.pw/mVlQddHp.

(٧٣) المركز العربي لدراسات التطرف: (الحوثيون يواصلون التوسع إقليمياً ودولياً، ويبنون علاقات عمل مع الجماعات الجهادية والدول الراعية للإرهاب)، مجهول تاريخ النشر، متاح على الرابط المختصر: https://2cm.es/1nBzo

(٧٤) مركز اليمن والخليج للدراسات: (تشابك المصالح: العلاقة بين الحوثيين وحركة الشباب الصومالية)، تاريخ النشر: ١٨ يناير ٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://ygcs.center/ar/estimates/article126.html.

(٧٥) مركز الجزيرة للدراسات: (إشكالية العلاقة بين الحوثيين وحركة الشباب الصومالية: الدوافع والتداعيات)، تاريخ النشر: ٥ أغسطس ٢٠٢٥، متاحة على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/6284.

(٧٦) :(الصومال معرضة لخطر التحول إلى دولة جهادية)، تاريخ النشر: ١٧ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://africacenter.org/publication/asb45en-somalia-risk-jihadist-state/

(٧٧) المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية: (حركة الشباب الصومالية.. من السيطرة إلى الهزائم المتتالية)، تاريخ النشر: ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٢، متاح على الرابط المختصر: https://2u.pw/6losd.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64